

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة مخاطر

دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للبنوك المحلية

بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية

إعداد الطالبة:

سديم عبد الله عبد العزيز المحميد

243001189

إشراف:

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د. فايز علي جراد

العام الدراسي :

1447 - 2025



إِهْدَاء

إلى أولئك الذين كان لوجودهم في حياتي أعظم الأثر...

إلى من ربّاني بحبٍ وصبرٍ،

إلى من علّمني أن الإرادة تصنع المستحيل،

إلى والديّ العزيزين، لكم الفضل بعد الله في كل ما وصلت إليه...

أهدي هذا الإنجاز المتواضع عرفاناً وامتناناً.

إلى إخوتي وأخواتي،

نبض قلبي ورفقاء الدرب...

شكراً لدعمكم الذي لا يُقدَّر بثمن.

إلى زوجي الذي كان سنداً في لحظات التعب والإنجاز،

إليك أهدي ثمرة جهدي.

وإلى كل من آمن بي، ولو بكلمة...

هذا العمل ثمرة ذلك الإيمان.

شكر وتقدير

ليس بعد التمام أجمل من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به على من إتمام هذا البحث.

ثم أنه لا يسعني الا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

كل الشكر للجهات التي دعمتني وساعدتني وخصتني بالتوجيه والتصويب لإتمام بحثي على الوجه الصحيح.

كما أتقدم بالشكر لمن كان لتوجيهاتهم الدور الكبير في إنجاز هذا المشروع وكل من مد لي يد العون من قريب وبعيد ولو بدعوة بظهر الغيب، بارك الله فيهم جميعاً وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية تحديات استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة في البنوك المحلية و تحليل التحديات والمخاطر التي تواجه المؤسسات المالية وكيفية التعامل معها ، تحليل مدى تطبيق مبادئ إدارة المخاطر والتزام المؤسسات المالية بها ، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من العاملين في البنوك الحكومية بمدينة الرياض، وقد بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٣٥٠) استبانة، استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار، استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

وفي ضوء النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل شامل في جميع إدارات البنك، وليس فقط في الإدارات المالية، لضمان تكامل الجهود المؤسسية ، التركيز على تطوير استراتيجية تقليل ومنع الأخطار، لما لها من تأثير مباشر في تقليل الخسائر وتحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات إدارة المخاطر – الأداء المالي – البنوك المحلية

قائمة المحتويات

أ	بسم الله الرحمن الرحيم.....
ب	الإهداء.....
ج	الشكر والتقدير.....
د	المستخلص.....
هـ	قائمة المحتويات.....
ح	قائمة الجداول.....
١	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
١	١,١ المقدمة:.....
١	٢,١ مشكلة الدراسة:.....
٢	٣,١ أهمية الدراسة:.....
٢	٤,١ أهداف الدراسة:.....
٣	٥,١ تساؤلات الدراسة:.....
٣	٦,١ فروض الدراسة:.....
٤	٧,١ المنطلقات النظرية للدراسة:.....
٥	٨,١ المنهجية وطرق البحث:.....
٧	٩,١ أدوات الدراسة:.....
٨	١٠,١ حدود الدراسة:.....
١٠	الفصل الثاني: الإطار النظري.....
١٠	المبحث الأول: المخاطر البنكية.....
١٠	١,١,٢ المقدمة.....
١٢	٢,١,٢ تعريف المخاطر البنكية.....

١٣.....	٣,١,٢ أسباب زيادة المخاطر البنكية.....
١٤.....	٤,١,٢ أنواع المخاطر البنكية:.....
١٥.....	٥,١,٢ العوامل التي تساهم في زيادة مخاطر الائتمان:.....
١٦.....	٦,١,٢ العوامل المؤثرة على قرار الائتمان.....
١٧.....	٧,١,٢ أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر الائتمان.....
١٨.....	٨,١,٢ طرق ومقاييس مخاطر الائتمان للبنوك وفقاً لمقررات لجنة بازل.....
٢٠.....	المبحث الثاني: الأداء المالي.....
٢٠.....	١,٢,٢ مفهوم الأداء المالي:.....
٢١.....	٢,٢,٢ تقويم الأداء المالي:.....
٢٢.....	٣,٢,٢ تقييم الأداء المالي:.....
٢٣.....	٤,٢,٢ التحليل المالي.....
٢٤.....	٥,٢,٢ أهمية التحليل المالي:.....
٢٥.....	٦,٢,٢ الفئات المستفيدة من التحليل المالي:.....
٢٧.....	٧,٢,٢ أهداف التحليل المالي:.....
٢٨.....	٨,٢,٢ معايير التحليل المالي Standards of Financial Analysis.....
٣٠.....	٩,٢,٢ أساليب التحليل المالي:.....
٣٢.....	١٠,٢,٢ أنواع النسب المالية:.....
٣٣.....	١١,٢,٢ نسب السيولة Liquidity Ratios.....
٣٨.....	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة.....
٣٨.....	١,٣ مقدمة.....
٣٨.....	٢,٣ منهجية البحث:.....
٣٨.....	٣,٣ مجتمع وعينة الدراسة.....
٣٨.....	٤,٣ مصادر جمع البيانات والمعلومات:.....

٣٩	 الأساليب الإحصائية:
٣٩	 أداة الدراسة
٤٠	 صدق أداة الدراسة
٤١	 ? المحور الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر
٤٣	 ? المحور الثاني: تحسين الأداء المالي
٤٤	 ٨,٣ ثبات أداة الدراسة:
٤٦	 الفصل الرابع: تحليل النتائج
٤٦	 ١,٤ مقدمة
٤٦	 ٢,٤ خصائص عينة الدراسة
٤٧	 ٣,٤ تحليل استمارة الاستبيان
٤٧	 ? المحور الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر
٥١	 ? المحور الثاني: تحسين الأداء المالي
٥٣	 ٤,٤ اختبار فروض الدراسة
٥٨	 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات
٥٨	 ١,٥ مقدمة
٥٨	 ٢,٥ نتائج الدراسة
٦٠	 3.5 التوصيات
٦١	 4.5 المقترحات
٦٣	 Abstract
٦٤	 المراجع:
٦٤	 أولاً المراجع العربية
٦٥	 ثانياً: المراجع الأجنبية
٧٠	 الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٤٠	جدول (١) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة	١.
٤١	جدول (٢) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول	٢.
٤٣	جدول (٣) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني	٣.
٤٤	جدول (٤) معامل الثبات لمحاو استمارة الاستبيان	٤.
٤٦	جدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفقا لخصائصها	٥.
٤٧	جدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات استراتيجية تجنب الأخطار	٦.
٤٨	جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات استراتيجية تقليل ومنع الأخطار	٧.
٤٩	جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار	٨.
٥١	جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات استراتيجية نقل الأخطار	٩.

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٥٢	جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تحسين الأداء المالي	١٠.
٥٤	جدول (١١) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحديات والفرص في دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية	١١.
٥٥	جدول (١٢) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر استراتيجية تجنب الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية	١٢.
٥٥	جدول (١٣) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر استراتيجية تقليل ومنع الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية	١٣.
٥٦	جدول (١٤) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية	١٤.
٥٧	جدول (١٥) نتائج نموذج الانحدار الخطي لأثر استراتيجية نقل الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية	١٥.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة:

تعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً في استراتيجيات الاستدامة والنمو داخل المؤسسات المالية، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات وعدم اليقين. وتواجه البنوك المحلية تحديات مستمرة تتطلب تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع المخاطر المالية، سواء كانت ائتمانية، تشغيلية، سوقية، أو مخاطر السيولة.

يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية، من خلال دراسة تطبيقية تركز على مدى كفاءة هذه الاستراتيجيات في التخفيف من آثار المخاطر، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق الامتثال التنظيمي. كما يسعى البحث إلى تحليل تأثير تطبيق هذه الاستراتيجيات على أداء البنوك ومدى توافقها مع المعايير الدولية مثل بازل

تعتمد الدراسة على منهجية علمية تشمل تحليل البيانات المالية، الاستبيانات، والمقابلات مع المختصين في قطاع البنوك، لتقديم رؤية شاملة حول أفضل الممارسات المتبعة والتحديات التي تواجهها البنوك في إدارة المخاطر. ومن خلال ذلك، يمكن الخروج بتوصيات تدعم تحسين هذه الاستراتيجيات، بما يسهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي المحلي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

٢,١ مشكلة الدراسة:

تواجه المؤسسات المالية؛ وخاصة البنوك؛ تحديات كبيرة في إدارة المخاطر التي قد تؤثر على استقرارها المالي وأدائها التشغيلي على الرغم من تطبيق العديد من استراتيجيات إدارة المخاطر؛ إلا أن هناك تساؤلات مستمرة حول مدى فعاليتها في التخفيف من تأثير المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان؛ مخاطر السوق؛ مخاطر تشغيلية

وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة الى تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة في البنوك المحلية من خلال تحليل مدى كفاءتها في تقليل الخسائر المالية وتعزيز استقرار البنوك كما تهدف الى تحديد أبرز التحديات التي تواجهها هذه الاستراتيجيات واقتراح تحسينات لتعزيز فعاليتها

❶ السؤال الرئيسي للدراسة؟

الى أي مدى تعد استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية فعالة في الحد من المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار المالية.

٣,١ أهمية الدراسة:

تكمن في أهمية فهم وتقييم كيفية تنفيذ وتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية. تعتبر البنوك المالية من أهم اللاعبين في الاقتصاد وتلعب دوراً حيوياً في تمويل الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي. وبما أن البنوك تعتمد بشكل كبير على إدارة المخاطر لضمان استقرارها وتحقيق أهدافها المالية، فإن فهم كيفية تنفيذ وتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر يعتبر أمراً ضرورياً لضمان استدامة الأعمال المالية وتجنب الأزمات المالية المحتملة. تساهم الدراسة في تحليل وتقييم الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك المحلية وتقديم توصيات وتوجيهات لتحسين أداء هذه الاستراتيجيات وتعزيز فعاليتها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

٤,١ اهداف الدراسة:

١. تقييم فعالية تحديات استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة في البنوك المحلية
٢. تحليل التحديات والمخاطر التي تواجه المؤسسات المالية وكيفية التعامل معها
٣. تحليل مدى تطبيق مبادئ إدارة المخاطر والتزام المؤسسات المالية بها.
٤. تقديم توصيات لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية.
٥. تحليل مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر.

٦. تقديم دراسة تطبيقية توضح كيفية تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية.
٧. تقديم مقارنة بين استراتيجيات إدارة المخاطر المستخدمة في البنوك المحلية والممارسات الدولية المعتمدة في هذا المج تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة في البنوك المحلية.

٥,١ تساؤلات الدراسة:

١. ما هي استراتيجيات إدارة المخاطر المستخدمة حالياً في البنوك المحلية؟
٢. كيف يمكن تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية في البنوك المحلية؟
٣. ما مدى توافق استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية مع المعايير والممارسات الدولية؟
٤. كيف يؤثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المحلية؟
٥. ما هي العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر ومعدلات الحوادث المالية في البنوك المحلية؟
٦. كيف تستجيب البنوك المحلية للأزمات المالية المفاجئة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر؟
٧. ما هي آراء العاملين في البنوك المحلية حول فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة؟
٨. ما هو دور التكنولوجيا في تحسين كفاءة استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية؟
٩. كيف يمكن للبنوك المحلية تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر لتقليل المخاطر المالية المستقبلية؟

٦,١ فروض الدراسة:

- الفرض الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر المستخدمة حالياً في البنوك المحلية فعالة في تقليل مستوى المخاطر المالية التي تتعرض لها
- الفرض الثاني: هناك علاقة إيجابية بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي للبنوك المحلية
- الفرض الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية متوافقة مع المعايير والممارسات الدولية في هذا المجال

- **الفرض الرابع:** المؤسسات البنكية المحلية تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر
- **الفرض الخامس:** التكنولوجيا تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية
- **الفرض السادس:** فهم العاملين في البنوك المحلية لاستراتيجيات إدارة المخاطر يؤثر بشكل كبير على النجاح في تطبيق هذه الاستراتيجيات
- **الفرض السابع:** تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر يقلل من حوادث الخسارة المالية في البنوك المحلية.

٧,١ المنطلقات النظرية للدراسة:

المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر:

تعريف المخاطر في السياق المالي.

- ☞ أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، مثل المخاطر الائتمانية، السوقية، التشغيلية، ومخاطر السيولة.

مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها في مؤسسات الأعمال.

نظريات إدارة المخاطر

- ☞ مراجعة النظريات المختلفة في إدارة المخاطر المالية، مثل نظرية المحفظة الحديثة ونظرية الخيارات.
- ☞ نظريات التحوط وإدارة المخاطر باستخدام الأدوات المالية المشتقة.

استراتيجيات إدارة المخاطر

- ☞ استعراض استراتيجيات إدارة المخاطر الشائعة في المؤسسات المالية.

☞ كيفية تطوير واختيار الاستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر في البنوك. الأدوات والأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر وقياسها.

لأطر والقوانين التنظيمية

☞ تأثير الأطر والقوانين التنظيمية، مثل معايير بازل، في تشكيل استراتيجيات وإدارة المخاطر في البنوك.

☞ متطلبات الامتثال فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

التحديات الخاصة بإدارة المخاطر في البنوك:

☞ وصف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها البنوك المحلية في إدارة المخاطر.

☞ تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على إدارة المخاطر في البنوك.

التكنولوجيا وإدارة المخاطر:

☞ دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر. استخدام الأنظمة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات في رصد وتحليل المخاطر

التقييم والأداء المالي

☞ طرق تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر والأداء المالي للبنوك.

☞ مقاييس الأداء المالي المستخدمة في تقييم البنوك.

٨,١ المنهجية وطرق البحث:

تصميم الدراسة

▪ اختيار تصميم بحث نوعي أو كمي أو مزيج من النوعين، بناءً على طبيعة المعلومات المطلوبة واستراتيجية جمع البيانات

مجتمع الدراسة وعينتها

- تحديد ووصف مجتمع الدراسة المستهدف الذي قد يشمل جميع البنوك المحلية.
- اختيار عينة ممثلة من البنوك المحلية باستخدام تقنيات مثل المعاينة العشوائية أو المعاينة الطبقية، بناءً على حجم البنك أو نوعه (تجاري، استثماري).

جمع البيانات:

١. البيانات الأولية

- إجراء مقابلات معمقة مع مسؤولي إدارة المخاطر في البنوك.
- استبيانات مصممة بعناية توزع على العاملين في إدارة المخاطر.
- تنظيم مجموعات التركيز للحصول على آراء وتوجهات محددة.

٢. البيانات الثانوية

- الاستفادة من التقارير السنوية للبنوك، والمنشورات والإحصائيات المالية.
- مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف.

أدوات التحليل

- استخدام أدوات التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات، مثل البرنامج الإحصائي SPSS أو EViews.
- تحليل البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات باستخدام منهج تحليل المضمون أو التحليل السردي لتقديم رؤى أعمق.

إطار الزمن

- تحديد الجدول الزمني للبحث، والذي يوضح كل مرحلة من مراحل جمع وتحليل البيانات، بالإضافة إلى توقيت إعداد التقرير النهائي

المحددات والمصاعب المحتملة

- مناقشة التحديات المتوقعة في جمع البيانات، مثل قلة التعاون أو البطء في الرد من جهة البنوك.
- الاعتبارات الأخلاقية، مثل الحفاظ على سرية البيانات التي تم جمعها واستخدامها فقط للأغراض البحثية

تحليل وتفسير البيانات:

- مقارنة النتائج المستخلصة مع الأبحاث السابقة والنظريات في مجال إدارة المخاطر.
- تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر بناءً على البيانات والتوصيات المستخلصة

٩,١ أدوات الدراسة:

١. الاستبيان (Questionnaire)

- تصميم استبيان موجه إلى العاملين في البنوك المحلية، مثل مديري المخاطر، الموظفين الماليين، والمحللين.
- يمكن أن يشمل أسئلة حول مدى تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر، فعاليتها، وأثرها على الأداء المالي للبنك.
- يمكن استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة الفعالية.

٢. المقابلات الشخصية (Interviews)

- إجراء مقابلات مع مديري المخاطر، خبراء في البنوك، ومسؤولين ماليين لفهم الاستراتيجيات المتبعة والتحديات التي يواجهونها.
- يمكن أن تكون مقابلات شبه مهيكلية للحصول على رؤى أعمق

٣. تحليل البيانات المالية (Financial Data Analysis)

- دراسة التقارير المالية السنوية للبنوك المحلية وتحليل مدى تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على الربحية والاستقرار المالي.
- مقارنة المؤشرات المالية مثل نسبة القروض المتعثرة، معدل كفاية رأس المال، ونسبة المخاطر الائتمانية قبل وبعد تطبيق استراتيجيات معينة.

٤. دراسة الحالات (Case Study)

- اختيار أحد البنوك المحلية وتحليل طريقة إدارته للمخاطر وتأثير الاستراتيجيات على أدائه.
- مقارنة ذلك مع بنوك أخرى لفهم الفروقات.

٥. الملاحظة المباشرة (Observation)

- إذا أمكن، يمكن مراقبة العمليات الداخلية في إدارة المخاطر داخل البنوك، مثل اجتماعات تقييم المخاطر أو تنفيذ استراتيجيات تخفيف المخاطر.

٦. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة (Literature Review)

- تحليل الأبحاث السابقة حول إدارة المخاطر في البنوك، والاستفادة من نماذج إدارة المخاطر المتبعة عالميًا

١٠,١ حدود الدراسة:

١. الحدود الموضوعية (Thematic Boundaries)

- تركز الدراسة على فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك المحلية، وليس على جميع المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين أو الصناديق الاستثمارية.

- تشمل استراتيجيات إدارة المخاطر المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، والمخاطر القانونية.
- تحليل أثر هذه الاستراتيجيات على أداء البنوك واستقرارها المالي.

٢. الحدود المكانية (Geographical Boundaries)

- تقتصر الدراسة على البنوك المحلية في دولة أو منطقة معينة (مثلاً: البنوك في المملكة العربية السعودية، أو في إحدى المدن مثل الرياض).
- لا تشمل الدراسة البنوك الأجنبية أو الفروع الدولية لهذه البنوك.

٣. الحدود الزمانية (Time Boundaries)

- تغطي الدراسة فترة زمنية محددة، مثلاً من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، لتحليل البيانات المالية خلال هذه الفترة.
- إذا كانت هناك متغيرات حديثة مثل الأزمات المالية أو التغيرات في القوانين المصرفية، يتم أخذها في الاعتبار.

٤. الحدود البشرية (Human Boundaries)

تشمل الدراسة العاملين في البنوك المحلية، مثل:

- مديري المخاطر.
- محلي الائتمان والتمويل.
- موظفي الامتثال والحوكمة.
- الخبراء الماليين

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: المخاطر البنكية

١,١,٢ المقدمة

يلعب رأس المال في البنوك عامة دوراً حيوياً ومهماً في حماية أموال المودعين، ويمثل الدرع الحصين الذي يحميها من الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Loss)، ولأن رؤوس أموال البنوك تتسم بصغر حجمها مقارنة بحجم الودائع، جاء الإهتمام بالملاءة المالية، ممثلة في نسبة كفاية رأس المال التي تطورت عملية إحتسابها بإعتبار أن كفاية رأس المال تعبر عن قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المراكز المالية للبنوك . (Melki & Abdelkader, 2021)

وبدأت عملية قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، بإعتبار أن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين وتطورت عملية القياس لتشمل جانب الموجودات بقسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، ومن ثم تم إدخال مفهوم المخاطر في جانب الموجودات لتشمل المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية من خلال ما يُعرف باتفاقيات أو مقررات بازل للرقابة البنكية والتي تعتبر مجموعة من القواعد والإرشادات التي وضعت من قبل خبراء في القطاع البنكي لمواجهة المخاطر البنكية المختلفة بالإعتماد على حجم رأس المال المطلوب للموجودات المرجحة بالمخاطر (Risk Weighted Assets RWA) استناداً على مخاطر الائتمان (Credit Risk) تحت ما يعرف ببازل | (Original Basel Capital Accord) عام ١٩٨٨ ، ومن ثم إضافة مخاطر السوق (Market Basel Committee) في مقام نسبة كفاية رأس المال حسب بازل | في عام 1996 . (Ayal Salman et al., 2023)

وفي عام ١٩٩٩ تم إدخال عدد من التعديلات على معيار بازل | بوضع أساليب جديدة لقياس المخاطر الائتمانية؛ من الأسلوب البسيط (Simple Approach) إلى الأسلوب المعياري (Standardized Approach) القائم على التقييم الخارجي للائتمان والقريب من بازل ١، ومن ثم الإنتقال إلى أسلوب التصنيف

الداخلي (Internal Rating Based Approach IRBA) من خلال الأسلوب الأساسي (Foundation Approach)، والأسلوب المتقدم (Advanced Approach)، وإدخال ما يُعرف بالمخاطر التشغيلية في مقام نسبة كفاية رأس المال، وهذا كله في إطار الدعامة الأولى (Pillar1) من بازل || وهي متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

(Minimum Capital Requirement) والدعامة الثانية (Pillar2) المراجعة الإشرافية (Supervisory Review) والدعامة الثالثة (Pillar 3) إنضباط السوق (Market Discipline) وفي كلا المعيارين (بازل | وبازل ||) يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8%. (Lebda, 2024)

وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، تأثرت الكثير من البنوك العربية وتبين أن العديد منها لم يكن لديها رأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي تعرضت لها، وكذلك بناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها ترافق مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال ناهيك عن إمتلاك البنوك مخزوناً غير كاف للسيولة. (Beladjerf & Mestaoui, 2020)

لهذا قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بإجراء تعديلات جوهرية على دعامات بازل || بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت ما يُعرف ببازل III في نهاية عام ٢٠١٠. وقامت هذه التدابير الرئيسة لتعزيز بنية القطاع البنكي بقواعد رأس المال وإحتياطي السيولة والإختبارات الضاغطة (Testing Stress) والحوكمة وممارسة التعويضات في البنوك. (Algamdi, 2020)

ومع هذا التطور في قياس الملاءة البنكية في إطار ما عرف بكفاية رأس المال في البنوك التقليدية، وعدم مراعاة مقررات بازل | و || خصوصية المصارف الإسلامية، بدأ الإهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تراعي خصوصية البنوك الإسلامية في جانب مصادر الأموال، وهي حسابات الإستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وكذلك صيغ التمويل والإستثمار الإسلامية في جانب الموجودات، وكان أول هذه المعايير ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها في آذار (مارس) ١٩٩٩ ضمن معيار (بازل ||) ومعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية رقم (٢) الصادر عن

مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ ضمن معيار (بازل||)، وأخيرا المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية رقم (١٥) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٣ (IFSB) ضمن معيار بازل || وبازل |||. (Boukeffa, 2022)

٢,١,٢ تعريف المخاطر البنكية

لغة قبل التعرض لمختلف تعاريف المخاطر البنكية يجدر الإشارة أولا إلى تعريف الخطر

واصطلاحا:

أولا: مفهوم الخطر:

لغة: إن كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني (Rescas) أي Risque والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع. (Alfadli & Sahraoui, 2022)

اصطلاحاً: يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة، والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. (Maamir & Amara, 2021)

مفهوم المخاطر البنكية

هناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر، ولعل أكثرها ملاءمة التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة البنكية وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعا، ويعكس وجهة النظر التي تقول أن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة. (Bouchetara & Kahyaoglu, 2020)

وبشكل عام عرفت الأدبيات البنكية المخاطر بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين. ويعكس هذا

التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة البنك للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح . (Abu Ali et al., 2023)

وهنا يرى الباحث بأن المخاطر البنكية بإختلاف أنواعها ما هي إلا عواقب تنسب للطبيعة النشاط والعمل البنكي، وحساسية تلك الصناعة التي تعتمد اعتمادا كلياً على عوامل خارجة عن إرادة وإدارة البنوك، منها ما يتعلق بالعميل ووفائه بالتزاماته، ومنها ما يتعلق بأسعار عالمية متقلبة ومعتمدة على أوضاع سياسية اقتصادية كأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وخلاصة القول يتوجب على البنوك توخي الحذر وإيجاد السبل والحلول المناسبة لها قبل الوقوع بتلك المخاطر لتقليصها قدر الإمكان، وبالتالي البقاء في المنافسة والتوسع والعكس صحيح تماماً. (Pasha & Abdalla, 2023)

٣,١,٢ أسباب زيادة المخاطر البنكية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية: (AI-

(Dosari & Mohammed, 2023)

١. زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
٢. اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
٣. التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية.
٤. زيادة المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

٤,١,٢ أنواع المخاطر البنكية:

تواجه البنوك أنواعاً عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث أن

البنوك بشكل عام عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر: (Mourad, 2024)

الأول: المخاطر النظامية (Systematic Risks) وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها، والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنوع في المحفظة الإستثمارية (Diversification)، وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها؛ حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية والقانونية والمخاطر البيئية، أما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية المتعلقة بالبنك نفسه (Business Risks) أو المخاطر الداخلية (Non-systematic Risks) وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة (-Miss management)، وسوء الإستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية التي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل، واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر، وتحسين نظم الرقابة الداخلية والإلتزام بأسس الحوكمة الرشيدة (Corporate Governance) (Al-Jallad & Antari, 2024)

ومن الناحية العملية يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي المخاطر الائتمانية Credit Risk والمخاطر التشغيلية Operational Risks والمخاطر السوقية Market Risks، وفيما يلي تلخيص موجز لهذه الأنواع الثلاثة من المخاطر التي تواجهها البنوك. (Guettala, Kesri, & Selmani, 2024)

١. المخاطر الائتمانية Credit Risk

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها بنكياً بمخاطر التعثر Default Risk. (Qasim & Anwar, 2022)

وتم تعريفها بأنها تلك المخاطر التي تنتج عن احتمالية عدم قدرة العميل على سداد الالتزامات المترتبة عليه تجاه البنك، الأمر الذي قد يتسبب بزيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، وزيادة الديون المشكوك في تحصيلها. (Bezzar, Bensaoula, & Benmansour, 2024)

وبالتالي زيادة المخاطر وتعرضه للفشل أو احتمالية الإفلاس نتيجة تحمله حجما كبيرا من الخسائر، وتأثر رأسماله وإيراداته بتلك المخاطر بالإضافة إلى أن توليد البنوك للائتمان بدرجة أكبر من الودائع البنكية يجعلها شديدة الحساسية تجاه تلك المخاطر. (Soudani, 2022)

ومع ذلك يبقى الدور الائتماني للبنوك الركيزة الأساسية لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد المالية بصور تسهيلات ائتمانية، واستثمارها في مختلف النشاطات الاقتصادية وخصوصاً بعد استبعاد فكرة الاكتناز لدى البنوك، وتفعيل دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمقرضين. (Sahraoui & Djediden, 2020)

٥,١,٢ العوامل التي تساهم في زيادة مخاطر الائتمان:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية نذكر منها : (Saad, Shosha, & Said, 2022)

- (١) عدم وجود إدارة ائتمان قوية لدى البنك، بسبب ضعف الكوادر البشرية من ناحية التدريب والتأهيل.
- (٢) عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة واستراتيجية ائتمانية واضحة.
- (٣) ضعف سياسة التسعير والضمانات المقدمة.
- (٤) ضعف إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها وإجراءات المتابعة والتحصيل.
- (٥) تدخل إدارة البنك بقرار منح الائتمان بشكل مخالف للسياسة الائتمانية وتوصية قسم الائتمان، بالإضافة لإهتمام إدارة البنك بتحقيق عائد أكبر على حساب المخاطرة المرافقة للتوسع في منح القروض.

كما ويرى الباحث بأن هناك العديد من العوامل الأخرى المهمة التي تساهم في زيادة المخاطر الائتمانية، بما فيها غياب التطبيق الفعال للهدف من تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة، والانكماش الاقتصادي الذي يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على السداد، إضافة للأزمات المالية والاقتصادية. ويمكن الحد من درجة المخاطر الائتمانية من خلال قدرة الإدارة على تقييم الملاءة والجدارة الائتمانية للعميل من خلال العديد من النسب والمعايير المالية مثل تحليل نسبة السيولة وقدرته على السداد؛ لذلك يلاحظ أن كبرى المؤسسات الائتمانية تعمل على تصنيف العملاء الحاليين والمتوقعين وفقا لمعايير معتمدة، قادرة على توفير الضمان المطلوب والتأكيد المعقول حول التزام المقترض بسداد كافة المستحقات المترتبة عليه، فالبعض يعتمد طريقة بازل لتصنيف المقترضين، أو اعتماد وكالات التصنيف الائتماني. وعليه يعتبر ضعف قدرة الإدارة على تقييم وتصنيف العملاء أحد العوامل التي تساهم في زيادة المخاطر الائتمانية. (Emad Eldeen, 2023)

إن الإدارة الكفؤة لمخاطر الائتمان تتضمن اتباع إدارة البنك لسياسة ائتمانية وقائية جيدة في منح القروض، بحيث يؤدي ذلك للتخفيف من نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض وكذلك توفر الضمانات المالية والعينية الكافية، والتي تضمن حق البنك في حال تخلف العميل عن السداد. إضافة لاتباع أفضل الممارسات في تقييم الملاءة والجدارة الائتمانية للعملاء بما فيها تحليل المركز المالي والدخل، والتدفقات النقدية، وتحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد تمويلها، بالإضافة لتحليل الجوانب غير الكمية المتعلقة بالعمل من الناحية الشخصية والنواحي الاجتماعية للعميل، والوثائق التي يقدمها ومدى صحتها. وكذلك لا بد أن يقوم البنك باتخاذ خطوات وقائية في سبيل التحوط لمخاطر الائتمان، وذلك من خلال بناء المخصصات الكافية لمواجهة الديون المتعثرة، وبناء الاحتياطات الاختيارية الكافية لاستيعاب أية خسائر في المحفظة الائتمانية للبنك. (Bouziani, Tahraoui, & Benadda, 2024)

٦,١,٢ العوامل المؤثرة على قرار الائتمان

هناك عدة عوامل تؤثر على قرار منح أو رفض الائتمان، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

١. العوامل المتعلقة بالعمل والتي تتضمن عدة اعتبارات منها رأس مال العميل، كفاءة وفعالية الإدارة في توفير إدارة سليمة للاستثمارات، حجم الضمانات المقدمة وخصوصية النشاط الذي يقوم به

العمل والمخاطر المحيطة به، وحجم المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك في حال منح الائتمان. (Bakr & Qudomi, 2022)

٢. العوامل المتعلقة بالبنك السياسة والاستراتيجية المتبعة، ودرجة التحفظ تجاه الإقراض وقدرة الإدارة على توظيف الأموال من الودائع في القروض، وإدارة الائتمان، ودرجة السيولة لدى البنك، والسياسة المتبعة تجاه مقابلة طلبات المودعين. (Elnagar et al., 2022)

٣. العوامل المتعلقة بالائتمان من ناحية حجم الائتمان والتدفقات النقدية ومصدر السداد والغرض من الائتمان المطلوب. (Bouabdallah & Mostefa, 2024)

ويرى الباحث بأن لكل من القوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية والتنظيمية وحالات الركود والازدهار الاقتصادي، ومستوى الطلب على النقد والقروض دوراً في التأثير على السياسة الائتمانية، ويمكن القول أن مجلس الإدارة والجهات الرقابية تتحمل المسؤولية الكاملة تجاه السياسة الائتمانية والرقابة على تنفيذها، ومتابعة كل مرحلة من مراحل منح الائتمان ودورها في إيجاد محفظة ائتمانية قوية من ناحية التنوع، وتجنب التركيز وإدارتها للمخاطر الائتمانية. (Al-Hunaiti & Al-Nimr, 2022)

٧,١,٢ أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر الائتمان

هناك عدة مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية نذكر منها: (Al-Majali & Al-Zoubi, 2023)

- مؤشر القروض غير العاملة (المتعثرة) إجمالي القروض إذ أن الزيادة في هذه النسبة تشير إلى زيادة المخاطر الائتمانية.
- مؤشر إجمالي القروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات إذ تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة له من الموجودات في عمليات الإقراض قصيرة الأجل؛ بحيث يتم استرداد هذه الأموال في فترات قصيرة نسبياً دون التعرض للمخاطر مرتفعة.
- مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إجمالي القروض تعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشراً على زيادة المخاطر الائتمانية.

– مؤشر إجمالي القروض إجمالي الموجودات المتداولة تعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشراً على زيادة المخاطر الائتمانية.

٨,١,٢ طرق ومقاييس مخاطر الائتمان للبنوك وفقاً لمقررات لجنة بازل

يعتمد البنك المركزي الأردني على منهجية بازل لقياس المخاطر الائتمانية والتي تتضمن طريقتين أساسيتين هما :

١ - الطريقة المعيارية (IRB) Standardized Approach

بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بتحديد أوزان ترجيحية لكل عناصر الموجودات وبالتالي الحصول على قيم للأصول مرجحة بمخاطرها، إذ يتم ذلك من خلال استعانة البنك بجهة مستقلة تعتمد الأسس الموضوعية للتقييم الائتماني، مثل وكالات التصنيف الائتماني الملتزمة بمعايير التدقيق الدولية. (Abu Nabah & Hassan, 2020)

٢ - طريقة التصنيف الداخلي (IRB) Internal Rating Approach

وتتضمن أسلوبين هما :

أ- طريقة التصنيف الداخلي الأساسية : (IRB) Internal Rating Approach

تعتمد هذه الطريقة على تقديرات البنك الداخلية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل وتقييم العميل من حيث أهلية الاقتراض للعملاء، وتقدير مبالغ الخسائر المستقبلية المحتملة التي يتركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. (Aziz & Othman, 2024)

ب - طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة (IRB) advanced Internal Rating Approach :

تتضمن تقدير احتمالات العجز عن السداد أو الخسارة الناتجة عن عدم التحصيل، وذلك من خلال تحديد مكونات المخاطر، وتحديد أوزان المخاطر وتحديد فئات الأصول المتعلقة بالمخاطر. (Nowar, 2024)

وتعتبر الطريقة المعيارية هي الطريقة المعتمدة لدى البنك المركزي الأردني، إذ أنها تمتاز بسهولة التطبيق، ولا تحتاج إلى موافقة الجهات الرقابية والتنظيمية والمتمثلة بالبنك المركزي الأردني قبل البدء بتطبيقها. (Melki & Abdelkader, 2021)

تبعاً لما سبق، يرى الباحث بأن عملية منح الائتمان تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبنوك، لأن الوظيفة التقليدية للبنوك تتضمن قبول الودائع ومنح القروض، وبالتالي فإن منح الائتمان يمثل الشق الرئيس للوظيفة البنكية التقليدية، وهو ما يشكل أحد أهم استخدامات أموال البنوك والمصدر الرئيس لتحقيق العوائد للبنك، كون النظام البنكي نظاماً ائتمانياً. (Ayal Salman et al., 2023)

ومن جهة أخرى، يعتبر منح الائتمان مطلباً أساسياً لبناء نظام اقتصادي سليم، ولجذب المستثمرين وتغطية الفجوة والعجز التمويلي الذي تعاني منه القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية للنشاطات الاقتصادية والمحافظة على القدرة التنافسية وزيادة الإنتاج، إلا أن عملية منح الائتمان تبقى محفوفة بمخاطر عالية نظراً لاحتمالية عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم تجاه البنوك، وهو ما يستوجب قيام البنوك باتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر وذلك من خلال اتباع السياسات الائتمانية الرشيدة، وتقييم الملاءة الائتمانية للعملاء بشكل دقيق وموضوعي، إضافة لوضع سياسات خاصة لضمان استرداد أموال البنك في حال إفلاس العملاء بما في ذلك الضمانات والكفالات والرهونات وغيرها، ومن هنا جاء الباحث بفكرة دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية في الحد منها قدر الإمكان بعد توفير كافة المعلومات المحاسبية الكفوءة لإدارات البنوك تتيح لهم وضع الخطط الوقائية والعلاجية قبل الوقوع بالمخاطر. (Beladjeraf & Mestaoui, 2020)

المبحث الثاني: الأداء المالي

١,٢,٢ مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (Lebda, 2024)

ويعرف الأداء المالي بأنه العوائد التي تحصل عليها الشركة من الموارد التي تتحكم فيها، وهذه العوائد تكون متوفرة من حساب الأرباح والخسائر وتوفر الوسائل لتقييم أداء الإدارة الماضي، وكيفية استخدام الموارد بصورة فعالة والقدرة على توليد تدفقات نقدية. (Algamdi, 2020)

ويعرف أيضا الأداء المالي على أنه مستوى الأعمال خلال فترة محددة من الزمن، عبر عنه بوجه عام بمصطلحات الأرباح والخسائر خلال تلك الفترة، وأن تقييم الأداء المالي للمنشأة يسمح لصناع القرار الحكم على نتائج استراتيجيات الأعمال وأنشطتها من الناحية النقدية الموضوعية بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ذكر جملة من المفاهيم التي تخص الأداء المالي بأنه:

أ. أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية إلى التقدم والنجاح عن غيرها. (Boukeffa, 2022)

ب. أداة لتدارك الثغرات والمشكلات والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكلة العشر المالي والنقدي؛ وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل. (Alfadli & Sahraoui, 2022)

ج. أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد؛ بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

د. أداة للتعرف إلى الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو الجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

إذا يمكننا القول إن الأداء المالي هو أداة للحكم على مدى كفاءة الشركة وفاعليتها من الناحية المالية، ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية للتعرف إلى الوضع المالي للشركة. (Bouchetara & Kahyaoglu, 2020)

٢,٢,٢ تقويم الأداء المالي:

تقويم الأداء يراد به قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (Abu Ali et al., 2023)

والمقصود من تقويم الأداء المالي هو مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية في إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتسويقي والتخطيطي.... الخ، خلال فترة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها، وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها. (Pasha & Abdalla, 2023)

كما يشير تقويم الأداء المالي إلى مدى نجاح الشركة في استخدام الأصول من الأساس المتمثل في الأعمال التجارية وتوليد الإيرادات، بالإضافة إلى ذلك فإن الأداء المالي هو مقياس الصحة المالية للمنظمة خلال فترة معينة من الزمن وتستخدم للمقارنة بين الشركات المماثلة عبر الصناعة نفسها أو المقارنة بالصناعات أو القطاعات في التجميع. (Mourad, 2024)

٣,٢,٢ تقييم الأداء المالي:

هنالك الكثير من الباحثين لا يفرق بين مصطلحي التقييم والتقويم، ولا بد من الإشارة إلى التفرقة بين المفهومين فالتقييم هو إعطاء قيمة رقمية أو وصفية، مثل ممتاز، وجيد، ومقبول لبيان مستوى الأداء ومدى أهليته للتطور والنمو أو الترقية أما عملية التقويم فتأتي كمصطلح أشمل وأوسع بحيث يكون التقييم جزءاً منه، ويشتمل التقويم عمليات الإصلاح والتطوير المستقبلي، بدءاً من تحديد مستوى الأداء.

(Al-Dosari & Mohammed, 2023)

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقييم الأداء يبحث في مجال مقارنة مستويات الأداء الفعلية بمستويات أداء موضوعية ممكنة القياس كمعايير ومؤشرات الأداء لأهداف محددة، بينما يعني تقويم الأداء الحصول على حقائق أو بيانات محددة من شأنها أن تساعد في تحليل أداء العامل لعمله وفهمه وتقويمه خلال مدة زمنية محددة، وتقدير مدى مساهمته في تحقيق الأهداف من خلال عمله. (Al-Jallad & Antari, 2024)

ومن الضروري أن تكون قادراً على تقييم ما إذا كانت الشركة تؤدي بصورة جيدة أم لا، خلال فترة محدده من الزمن، حيث يتمكن المحلل من خلال حساب الأرباح والخسائر من مراقبة الربح المتولد، ومن الضروري معرفة موقع الشركة الجيد في المدى القصير ومستوى النمو وموقع الشركة على المدى البعيد، والنسب المالية هي إحدى أكثر الوسائل الشائعة الاستخدام في تحليل الحسابات. (Guettala, Kesri, & Selmani, 2024)

ويطلق على تقييم الأداء المالي التحليل المالي أو (تحليل القوائم المالية) الذي يستخدم جميع التقنيات المتوفرة لإظهار أهمية البنود التي في القوائم المالية والمتعلقة بالأهداف المالية للشركة. (Bezzar, Bensaoula, & Benmansour, 2024)

حيث يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية، بل إن بعضهم يرى أن التحليل المالي هو الأداة الرئيسة لتقييم الأداء سواء على مستوى المشروعات أم على المستوى القومي؛ لأن عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرارات، وعليه فهي

تخدم أغراض التخطيط، كما أنها تلي مرحلة التنفيذ ومن ثم فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة، كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل. (Qasim & Anwar, 2022)

٤,٢,٢ التحليل المالي

بعد التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة؛ الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي. (Sahraoui & Djediden, 2020)

حيث تم العمل في استخدام وظيفة التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة حينما أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمشاريع في الولايات المتحدة عام ١٩٠٠ على ٩٨١ شركة، من خلال استخدام سبع نسب مالية لدراسة وضع الشركات، ثم رافق التحليل المالي الوظيفة المالية بوجه عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما أنه سائر التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الإدارة المالية ووظيفة المحاسبة إلى أن أصبح جزءا لا يتجزأ من الإدارة المالية وموضعا مستقلا بذاته، يدرس في الجامعات والمدارس المتخصصة في مجال المال والاقتصاد. (Saad, Shosha, & Said, 2022)

ويقصد بالتحليل المالي فن تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعمليات اتخاذ القرارات. (Bouziani, Tahraoui, & Benadda, 2024)

وأیضا جاء في مفهوم التحليل المالي الأسلوب الذي يستخدم النسب المالية أو الأساليب الكمية أو الرسوم البيانية في تحليل الظواهر والنشاطات التي تمارسها المنشآت واتخاذ القرارات المناسبة لتنظيم

فعاليتها ويشار أيضا إلى التحليل المالي بأنه قيام منشأة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل، وتفسير أسباب نشوء هذه العلاقات . (Emad Eldeen, 2023)

ويعرف أيضا التحليل المالي بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ويتطلب تقديمها بصورة مختصرة وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار. (Bensaoucha, Adda, & Abdelkrim, 2024)

ويرى الباحث أن التحليل المالي هو عملية مختصة في تقييم الأداء المالي للشركة من خلال تحويل وترجمة البيانات المالية الواردة في القوائم المالية ومصادر أخرى، وبشكل رئيس البيانات الواردة في (قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل) إلى معلومات مالية تكون أكثر فائدة في عمليات اتخاذ القرار، ويتم ذلك من خلال احتساب مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الوضع المالي للشركة. ويتضمن التحليل المالي مقارنة أداء الشركة مع أداء الشركات الأخرى التي هي في الصناعة نفسها، وكذلك تقييم الاتجاهات في الموقع المالي للشركة على مر الزمن. (Bakr & Qudomi, 2022)

٥,٢,٢ أهمية التحليل المالي:

يعد التحليل المالي أحد فروع المعرفة الذي يُعنى بالدراسة التدقيقية التفصيلية التحليلية الاستقرائية والانتقادية للقوائم المالية، إذ إنه المعنى بتفسير عناصر القوائم المالية وعرضها بشكل يسهل فهمها لخدمة مستخدميها. (Elnagar et al., 2022)

ولقد ازداد الاهتمام بالتحليل المالي بعد التقدم الصناعي الهائل الذي اقترن بإنشاء المشروعات الضخمة والإنتاج الكبير، وما تحقق عن ذلك من وفورات مختلفة عقدت من عمليات الإشراف والرقابة، وجعلت من الضروري وجود جهاز مالي متخصص يمكنه تحمل تلك الأعباء وتتبع أهمية التحليل المالي من

أنه وسيلة الإدارة لمعرفة قدرات الشركة ماليا وإداريا، حيث يوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة عن طريق معرفة تدفقاتها النقدية المستقبلية، وتقييم مركزها المالي ومدى فعاليتها أنشطتها المختلفة، وتقييم أداء الشركة ككل. (Bouabdallah & Mostefa, 2024)

كما يساعد التحليل المالي في الوصول إلى تشخيص دقيق لنقاط القوة والإحاطة بجوانب الضعف الذي تفرضه بيئة الشركة الداخلية، وأيضا تحديد الفرص وبيان التهديدات التي تجسد بيئة الشركة الخارجية، أي الوصول إلى تحليل الحقيقة الإستراتيجي إذ تحتوي هذه الحقيقة على جوانب القوة Strength ونقاط الضعف والمعروفة عند Threats والتهديدات Opportunities والفرص Weakness المهتمين بالفكر الاستراتيجي بالتحليل (SOWT). (Al-Hunaiti & Al-Nimr, 2022)

وبصفة عامة فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يعني التأكد من أن المنشأة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة. (Al-Majali & Al-Zoubi, 2023)

٦,٢,٢ الفئات المستفيدة من التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي وعمقه على طبيعة المعلومات المتاحة وعلى الهدف المراد الوصول إليه، فإذا ما توفرت هذه العناصر الضرورية للتحليل فإنه يصبح من السهل تحديد النسب المالية المطلوبة، ومن ثم تحقيق هدف المحلل من قيامه بعملية التحليل. (Abu Nabah & Hassan, 2020)

وعلى أي حال هنالك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي، وأن هذه الجهات تمتلك مصلحة قوية من قياس وتقييم الأداء المالي التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: (Nowar, 2024)

(١) المستفيدون من داخل المنشأة وتتمثل في إدارة المنشأة، والمساهمين (المستثمرين)، والعاملين في المنشأة.

٢) المستفيدون من خارج المنشأة وتتمثل في المجهزين (العملاء)، والمقرضين والبنوك والشركات المنافسة، ورجال الأعمال، وشركات التأمين، ونقابات العمال، والباحثين والدارسين، والدولة (الأجهزة الضريبية)، والمجتمع.

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها. (Lebda, 2024)

ويمكن استعراض أهم الفئات المستفيدة من التحليل المالي وفقا للتقسيم السابق على النحو

التالي:

أ- الإدارة المالية في المنشأة:

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف، وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم قيمة المنشأة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف الغرض زيادة هامش الربح. ومن جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين. (Melki & Abdelkader, 2021)

ب - المستثمرون:

يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات مهمة. (Ayal Salman et al., 2023)

أي أنه عادة ما يهتم حملة الأسهم بالجوانب المتعلقة بقدرة المدير المالي على تحقيق الأرباح في استثماراتهم وعلى الوضع المالي للشركة، ويمكن استخدام نسب الربحية لتحقيق هذا المطلب. (Beladjeraf,

& Mestaoui, 2020)

ج- الدائنون:

يهتم الدائنون بصفة عامة باستخدام التحليل المالي للتعرف إلى مدى إمكانية المشروع للوفاء بالتزاماته المالية عندما يحل موعد استحقاقها. في حين يهتم الممول قصير الأجل بمؤشرات السيولة التي تعكس القدرة على دفع الفوائد وقيمة القرض أو أقساطه، فإن الممول طويل الأجل يهتم بقياس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الأجل الطويل، ومن ثم فهو يهتم بتحليل هيكل تمويل المنشأة ومصادر التمويل واستخدامات الأموال، وكذلك ربحية المنشأة وتدفقات الأرباح في المستقبل. (Lebda, 2024)

د- اسواق المال

تعتمد أسواق المال (البورصات على مؤشرات التحليل المالي في إنجاز معاملات بيع وشراء الأوراق المالية الأسهم والسندات). ولذلك فقد دأبت أسواق المال في العالم على إصدار نشرات دورية تربط بين صفات البيع والشراء وبين مؤشرات التحليل المالي. لذلك أصبح من المهم حساب هذه المؤشرات على صعيد الشركات، وعلى شكل إجماليات قطاعية بعد تأسيس أسواق الأوراق المالية. (Algamdi, 2020)

هـ- الحكومة:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المنظمات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية. حيث تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي (Boukeffa, 2022)

٧,٢,٢ أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بوجه عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. (Alfadli & Sahraoui, 2022)

وبصورة عامة يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

- (١) التعرف إلى حقيقة الوضع المالي للمنظمة.
- (٢) تحديد قدرة المنظمة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- (٣) تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- (٤) الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- (٥) التعرف إلى الاتجاهات التي يتخذها أداء المنظمة.
- (٦) تقييم جدوى الاستثمار في المنظمة.
- (٧) الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- (٨) معرفة وضع الشركة في قطاعها.

ويمكن تحديد إجمال الغايات للتحليل أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف إلى السياسة المناسبة للمنظمة (APPROPRIATE POLICY) وليس السياسة المثلى (OPTIMAL POLICY) لها، وذلك بسبب خروج غاية السياسة المثلى على إمكانات التحليل المالي حيث إنها تتطلب جهداً أكبر وأعمق من التحليل المالي العادي. (Maamir & Amara, 2021)

٨,٢,٢ معايير التحليل المالي Standards of Financial Analysis

إن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفردها أو بمفرده سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول إن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها. (Bouchetara & Kahyaoglu, 2020)

هذا يعني أن المحلل المالي يستخدم مجموعة من المعايير لتقييم الأداء المالي، وبيان مقدار التغيير الذي يطرأ على الأداء المالي. ومن أهم المعايير المستخدمة هي:

١- المعايير التاريخية (الاتجاهية)

تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة للمنشأة نفسها ومقارنتها مع النتائج الحالية، فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي وإعداد تقييمه مع السنوات السابقة، وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ. وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المنشأة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة. (Abu Ali et al., 2023)

٢- المعايير المطلقة:

تعني هذه المعايير وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة، وعلى الرغم من عدم تقبل هكذا نسب من قبل المحللين الماليين عموماً، فإن بعض النسب المالية المطلقة ما تزال مستخدمة، مثل نسبة التداول (٢) مرة، والنسبة السريعة (١) مرة. (Pasha & Abdalla, 2023)

٣- المعايير القطاعية (الصناعية) :

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء. وهي معايير تمثل متوسطاً لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، خاصة وأن المنشآت تتشابه في العديد من الصفات والخصائص العلي أي بمعنى آخر مقارنة النسب المالية للشركة مع متوسط النسب المالية للشركات الأخرى التي تعمل في المجال نفسه، وتفيد هذه المقارنة في تحديد المركز التنافسي لها للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه. (Mourad, 2024)

٤- المعايير المستهدفة (المخططة)

يستعمل هذا المعيار من قبل إدارة المنظمة، ويقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة ومقارنة ما كان متوقعاً من الشركة تحقيقه طبقاً للتقديرات المعدة مع ما حققته فعلاً، وذلك خلال فترة محددة من الزمن. (Al-Dosari & Mohammed, 2023)

٩,٢,٢ أساليب التحليل المالي:

الواقع إن نتائج التحليل المالي ستختلف باختلاف الأساليب والمفاهيم المستخدمة، وعلى ذلك فمن

الأهمية تحديد الأساليب والمفاهيم المستخدمة في أي عملية تحليل مالي. (Al-Jallad & Antari, 2024)

هذا يعني أن هنالك العديد من أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي، ولكن لا يوجد أداة تحليلية

معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب

الغرض من التحليل. (Guetala, Kesri, & Selmani, 2024)

وكما ذكرنا بأن هنالك العديد من أساليب التحليل المالي، ولكننا سنتطرق بوجه عام إلى ثلاث

أدوات رئيسة للتحليل المالي:

١- التحليل الرأسي أو الثابت

يتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال الوقت نفسه، وبيان أدوات التحليل المستخدمة

ومقارنتها، والاستنتاج دون أخذ أي اعتبار للزمن في التحليل. (Qasim & Anwar, 2022)

أي أنه بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية

للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية. كأن تنسب تكلفة المبيعات في

قائمة الدخل مثلاً إلى قيمة المبيعات في القائمة نفسها، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في

الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها. (Bezzar, Bensaoula, & Benmansour, 2024)

ويطلق على هذا التحليل صفة الثبات على اعتبار أن عنصر الزمن ثابت نظراً لارتباط الدراسة

بفترة زمنية واحدة. ومن الواضح أن هذا الأسلوب في حالة الاعتماد عليه بشكل منفرد سيؤدي إلى نتائج

تحليلية مضللة؛ نظراً لأن القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس الموقف المالي للمنشأة في لحظة زمنية

معينة وهي لحظة إعداد المنشأة لتلك القوائم، ومن هنا يتم تلافي هذا القصور من خلال اتباع الأسلوب

الثاني وهو التحليل الأفقي. (Soudani, 2022)

٢- التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات

يأخذ التحليل الأفقي الزمن في التحليل والتقييم المالي؛ أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية ويتم تحليلها ومقارنتها والاستنتاج ثم وضع التنبؤات أو التوقعات للفترة الزمنية القادمة. (Sahraoui & Djediden, 2020)

ويطلق على التحليل الأفقي تحليل الاتجاهات؛ كونه يلجأ إلى تلافي سمة الجمود المشار إليها في التحليل الرأسي وذلك بدراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف إلى مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية على شكل (%) نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس. (Saad, Shosha, & Said, 2022)

إلا ان هنالك بعض المحددات التي يجب الانتباه إليها للتقليل من فرص الوقوع في استنتاجات خاطئة، ومن أهمها: (Bouziani, Tahraoui, & Benadda, 2024)

- عدم ملائمة معيار المستخدم: كأن تكون سنة الأساس المستخدمة كمعيار، تتميز بأرباح منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- استخدام الارقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية، قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي للتغير في هذا المتغير.

٣- تحليل النسب المالية:

يعد هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال؛ لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنظمات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. (Emad Eldeen, 2023)

وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات. (Bensaoucha, Adda, & Abdelkrim, 2024)

وتعرف النسبة المالية بأنها المؤشر الذي يربط بين رقميين محاسبين والذي ينتج من خلال قسمة أحدهما على الآخر. وهي تصف العلاقة بين مختلف بنود القوائم المالية بصورة واضحة ونستطيع أن نحسب مئات النسب من مجموعة القوائم المالية. وأن الخبراء يضعون في الحسبان أي النسب توفر معلومات ذات صلة؟ (Bakr & Qudomi, 2022)

والجدير بالذكر أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة على كثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل. (Elnagar et al., 2022)

هذا يعني أن النسب المالية هي في الواقع مصممة لتوضيح المعلومات المهمة التي قد تكون غير واضحة بصورة مبسطة من اختبار القوائم المالية للشركة. (Bouabdallah & Mostefa, 2024)

١٠,٢,٢ أنواع النسب المالية:

والنسب المالية بوجه عام هي مكونة بشكل أساس من نوعين :

(١) نسب الميزانية العمومية وهي تلخص بعض جوانب الوضع المالي للشركة عند إعداد الميزانية العمومية، وهي على نحو متلائم جداً؛ لأن كلا من البسط والمقام في كل نسبة يأتي مباشرة من الميزانية العمومية، وتتضمن نسب السيولة ونسب الرفع المالي. (Al-Hunaiti & Al-Nimr, 2022)

(٢) نسب قائمة الدخل ونسب قائمة الدخل إلى الميزانية العمومية: تلخص بعض جوانب أداء الشركة خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة. وفيها تقارن نسب قائمة الدخل أحد البنود المتدفقة من قائمة الدخل إلى أحد البنود المتدفقة من قائمة الدخل أيضاً، في حين تقارن نسب قائمة الدخل إلى المركز المالي أحد البنود المتدفقة من قائمة الدخل في البسط إلى أحد البنود المتدفقة لقائمة الميزانية العمومية في المقام، وتتضمن نسب الربحية ونسب النشاط ونسب التغطية. (Al-Majali & Al-) (Zoubi, 2023)

ولغاية دراسة النسب المالية بصورة وافية، سوف تشتمل دراستنا على قياس الأداء المالي، من خلال تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية وعلى النحو التالي:

١١,٢,٢ نسب السيولة Liquidity Ratios

تشير السيولة إلى توافر الأموال اللازمة للشركة أو المؤسسة أو المشروع، والقدرة على توفيرها لمواجهة الالتزامات سواء ذلك بتحويل الموجودات إلى نقد أم بالاقتراض ضمن حدود كلفة الاقتراض التي تتناسب مع الالتزامات. إن الموجودات المتداولة هي الأكثر سيولة، وتشمل النقد والأصول التي سوف تتحول نقدا خلال سنة من تاريخ الميزانية العمومية. (Abu Nabah & Hassan, 2020)

أما نسب السيولة، فهي النسب التي تقيس قدرة الشركة على المدى القصير على دفع الالتزامات المستحقة وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة مقابل النقد، حيث إن المقرضين على المدى القصير، مثل أصحاب البنوك هم المهتمون بصورة خاصة في تقييم السيولة. (Aziz & Othman, 2024)

ومن أهم نسب السيولة هي:

- نسبة التداول.
- نسبة السيولة السريعة.

نسبة التداول: وهي واحدة من أكثر نسب السيولة استخداماً، وتعني الأصول المتداولة مقسوماً على المطلوبات المتداولة، وهي تظهر قدرة الشركة على تغطية المطلوبات المتداولة من موجوداتها المتداولة. (Nowar, 2024)

وتعد نسبة التداول المؤشر الرئيس والأفضل للتنبؤ بمدى تغطية مطالبات الدائنين على المدى القصير بموجودات يتوقع تحويلها إلى نقد وبسرعة معقولة ولذلك فهي الطريقة الأكثر استخداماً لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل. (Melki & Abdelkader, 2021)

والجدير بالذكر أنه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت ثقة المقرضين في قدرة المنشأة على التسديد. غير أنه من الواجب ملاحظة أن زيادة سيولة المنشأة تؤثر سلباً في الربحية حيث إن الاحتفاظ بسيولة زائدة عن اللازم يعني تعطيل فرص استثمار هذه الأموال. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض هذه النسبة عن الحد

اللازم يزيد من مخاطر التعرض إلى العسر المالي، ويقلل من قدرة المنشأة على الحصول على قروض قصيرة الأجل. ولذلك فإن على الإدارة أن توازن بين احتياجات المنشأة من السيولة من ناحية، واعتبارات الربحية من ناحية أخرى، ويتطلب ذلك الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكفي لتسديد التزامات المنشأة دون أن يزيد عن ذلك بدرجة تؤثر سلباً في ربحية الشركة. (Beladjerf & Mestaoui, 2020)

نسبة السيولة السريعة:

تستعمل نسبة السيولة السريعة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من البضاعة. (Ayal, Salman et al., 2023)

ويعد المقياس الأكثر تحفظاً من مقاييس السيولة، وتعني الأصول المتداولة مطروح منها المخزون مقسوماً على المطلوبات المتداولة، وتظهر قدرة الشركة على تلبية المطلوبات المتداولة من موجوداتها الأكثر سيولة. (Lebda, 2024)

وتحسب وفق المعادلة التالية: نسبة السيولة السريعة : الموجودات المتداولة – المخزون / المطلوبات المتداولة

نسب الربحية Profitability Ratios

وهي النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات والاستثمارات. وهي مجموعة من النسب التي تقيس الربحية والكفاءة التشغيلية للشركة، والربحية هي النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي اتخذها المدير المالي، أما المعلومات المتحصلة بهذه الطريقة، فتعرفنا بالكيفية التي عملت بها خلال السنة التشغيلية المنتهية. (Alfadli & Sahraoui, 2022)

نسب النشاط

ويصطلح على تسميتها بنسب الدوران، أو نسب إدارة الموجودات، وهي مجموعة من النسب التي تقيس كفاءة الموظفين والمسؤولين في الشركة وقدرتهم على إدارة موجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين

الموجودات والمبيعات، وقد سميت بنسب الدوران أو نسب النشاط؛ لأنها تبين السرعة التي يتم خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات. (Maamir & Amara, 2021)

وتشمل نسب النشاط جميع النسب المقارنة بين المبيعات من ناحية والاستثمار في الأصول المختلفة من ناحية أخرى، وتفرض هذه النسب توازنا مناسباً بين المبيعات ومختلف الأصول. (Bouchetara & Kahyaoglu, 2020)

وهناك عدد من المؤشرات التي تستخدم في قياس النشاط أهمها ما يأتي:

١- معدل دوران المخزون:

توفر هذه النسبة تقديراً لمرات دوران الخزين خلال السنة من الناحية المادية والسبب في عدم استخدام صافي المبيعات في البسط أن صافي المبيعات يتضمن الأرباح أيضاً؛ مما يدفع بالنسبة على الارتفاع غير الصحيح أو المبرر. (Abu Ali et al., 2023)

٢- معدل دوران الموجودات الثابتة :

بعد هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة الأصول الثابتة، ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة. وأن ارتفاع هذا المعدل عن مثيله على مستوى الصناعة، قد يعني إما وجود كفاءة مرتفعة في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول. أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة عن مثيله على مستوى الصناعة فإن هذا يعني إما انخفاضاً في الكفاءة في استغلال الأصول أو المغالاة في الاستثمار فيها. (Pasha & Abdalla, 2023)

نسب المديونية أو الرفع المالي Dept or Leverage Ratios

وتعرف أيضاً بنسب إدارة الديون، وتعد هذه المجموعة من النسب ذات الشأن الكبير للإدارة المالية للشركة، لأنها تهتم بالكشف عن حجم المديونية طويلة الأجل، ومدى مساهمة هذه الديون في تكوين رأس المال وهي تقيس المدى الذي ذهبت إليه الشركات في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها،

وهذا يولي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم، حيث إن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات الشركة وإن كانت تؤدي إلى تحسن العائد على حقوق المالكين، سوف تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الشركة؛ بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين الذي يخلقها، الأمر الذي يثير قلق الدائنين وإحجامهم عن تقديم المزيد من القروض إن استمرت الشركة بالتوسع في هذا الاتجاه وسنتعرض هنا لأبرز نسب المديونية: (Mourad, 2024)

١ - نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

تسمى هذه النسبة كذلك بـ (نسبة المديونية) وهي مؤشر الأهمية النسبية للأموال التي جهرها الدائنون ويتضمن الدين كلا من المطلوبات المتداولة وطويلة الأجل فإذا كانت النسبة عالية فإن ذلك يشكل خطورة على الدائنين بوجه خاص، أما إذا كانت النسبة منخفضة فقد يعنى أن الشركة تعمل على تقليل التمويل عن طريق الاقتراض، لتوفير هامش أمان للدائنين، يحميهم من احتمال تعرض الشركة للعسر المالي . (Al-Dosari & Mohammed, 2023).

بينما يسعى المالكون إلى زيادة نسبة المديونية، لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن رأس المال بإدخال شركاء جدد. (Al-Jallad & Antari, 2024)

نسب السوق

لا يوجد ما يمنع المديرين الماليين من استخدام معلومات غير موجودة في القوائم المالية لشركتهم، ويرى المديرون الماليون أنه من المفيد النظر إلى نسب تجمع ما بين المعلومات المحاسبية ممثلة بالقوائم المالية، والمعلومات السوقية ممثلة بأسعار الأسهم في السوق. (Guettala, Kesri, & Selmani, 2024)

كما ان جميع نسب التقييم المالي التي تم تناولها ضمن مجموعة النسب الأربع السابقة قد كانت مشتقة من قائمة الدخل والميزانية العمومية، وإلى جانب هذه المجموعات فإنه لا بد من الوقوف أيضا على نتائج نسب تقييم السوق لأداء الشركة والتي غالبا ما تكون قريبة من نتائج التقييم المالي، فمثلا إذا دلت

نتائج النسب المالية على انخفاض ربحية الشركة موضع الدراسة عن المعدل المتوقع، فإن هذه النتائج سوف تنعكس على شكل انخفاض إلى سعر سهم الشركة في البوصة. (Qasim & Anwar, 2022)

وغالبا ما تصدر البورصات هذا النوع من النسب في نشراتها الدورية، بوجه عام إن الشركات التي تحقق معدلا عاليا على العائد على أصولها أو العائد على الملكية تكون قيمتها السوقية أعلى نسبيا من قيمتها الدفترية مقارنة مع الشركات ذات المعدل المنخفض على أصولها، فمثلا شركة مايكرو سوفت التي حققت معدل عاليا على الأصول في سنة ١٩٩٥ كانت القيمة الدفترية للسهم فيها ١٠، ٣٥ دولار مقابل ٨٨ دولارا لقيمة السهم السوقية؛ أي أن القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية لهذا السهم بما يساوي ٨، ٥ مرة (Bezzar, Bensaoula, & Benmansour, 2024)

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة

١,٣ مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصدق والثبات لأداة الدراسة

٢,٣ منهجية البحث:

يستند البحث على منهجاً وصفيّاً تحليلياً، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. ويتضمن البحث أيضاً تنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة.

٣,٣ مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في قسم إدارة الأزمات بوزارة الصحة دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية وقامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة لجمع بيانات الدراسة وذلك عن طريق أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة ٣٥٠ فرد وهم الذين أجابوا على استمارة الاستبيان.

٤,٣ مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تعتمد الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات كما يلي:

☑ المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة

إلى الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية والمقالات

✓ المصادر الأولية: حيث تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي

تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع الدراسة

٥,٣ الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة باستخدام مجموعة

من الأساليب الإحصائية كما يلي:

- معامل الفاكورنباخ لحساب مستوي ثبات أداة الدراسة
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوي الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوي استجابة افراد عينة الدراسة لعبارات أداة الدراسة
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

٦,٣ أداة الدراسة

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات

السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة ب: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني،
- القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع. وتضمنت العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل (استراتيجيات إدارة المخاطر) وتضمن أربع ابعاد (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار

، استراتيحية نقل الأخطار) واشتملت على ٢٠ عبارات والعبارات المتعلقة بالمتغير التابع (تحسين الأداء المالي) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية واشتملت على ١٠ عبارة وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق جدا (١) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

وقد قامت الدراسة بتقسيم اتجاه موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة إلى مستويات من خلال تطبيق ما يلي:

$$\checkmark \text{ مدي المقياس} = \text{أعلي رقم في المقياس (٥)} - \text{أقل رقم في المقياس (١)} = ٤$$

$$\checkmark \text{ مدي المستوي} = \text{مدي المقياس} / \text{عدد المستويات (٥)} = ٠,٨٠$$

جدول (١) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
١ - ١,٧٩	منخفضة جدا
١,٨٠ - ٢,٥٩	منخفضة
٢,٦٠ - ٣,٣٩	متوسطة
٣,٤٠ - ٤,١٩	مرتفعة
٤,٢٠ - ٥,٠٠	مرتفعة جدا

٧,٣ صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوي التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

✓ المحور الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر

جدول (٢) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
استراتيجية تجنب الأخطار			
١	تحرص المؤسسة على تجنب تنفيذ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر عالية.	0.588**	.,.,.,.
٢	يتم تقييم المشاريع الجديدة مسبقاً لتحديد مدى إمكانية تجنب المخاطر المرتبطة بها.	0.687**	.,.,.,.
٣	تمتنع الإدارة عن الدخول في استثمارات غير مؤكدة النتائج لتفادي المخاطر المالية.	0.481**	.,.,.,.
٤	تُعد سياسة الحد من المخاطر معياراً أساسياً في اتخاذ القرارات التشغيلية.	0.607**	.,.,.,.
٥	تعتمد المؤسسة أسلوب الحذر في إدخال تقنيات أو منتجات جديدة.	0.646**	.,.,.,.
استراتيجية تقليل ومنع الأخطار			
٦	تُطبق المؤسسة أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل فرص حدوث المخاطر.	0.778**	.,.,.,.
٧	تقوم الإدارة بتحديد مصادر المخاطر واتخاذ إجراءات للحد منها قبل وقوعها.	0.590**	.,.,.,.
٨	تعتمد المؤسسة خطة دورية لتحديث إجراءات الوقاية والضبط.	0.782**	.,.,.,.

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
٩	يتم تدريب الموظفين على كيفية التعامل مع المخاطر المحتملة وتجنبها.	0.795**	.,.,.,.
١٠	تستخدم الإدارة أدوات تحليلية لتقليل حدة المخاطر في بيئة العمل.	0.488**	.,.,.,.
استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار			
١١	تحتفظ المؤسسة ببعض أنواع المخاطر المقبولة ضمن قدرتها على التحمل.	0.721**	.,.,.,.
١٢	هناك استعداد مالي مسبق لتحمل الخسائر الناتجة عن بعض المخاطر.	0.730**	.,.,.,.
١٣	ترى الإدارة أن بعض الأخطار تُعد جزءاً طبيعياً من العمليات اليومية.	0.529**	.,.,.,.
١٤	يتم توثيق المخاطر المقبولة ومتابعتها ضمن خطة إدارة المخاطر.	0.634**	.,.,.,.
١٥	يتم اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاحتفاظ بالمخاطر بدلاً من التخلص منها.	0.671**	.,.,.,.
استراتيجية نقل الأخطار			
١٦	تعتمد المؤسسة على التأمين كوسيلة لنقل بعض الأخطار المالية.	0.778**	.,.,.,.
١٧	يتم تحويل المخاطر التعاقدية إلى أطراف خارجية عند تنفيذ المشاريع.	0.590**	.,.,.,.
١٨	تلجأ الإدارة إلى الاستعانة بموردين خارجيين لتقليل المخاطر التشغيلية.	0.782**	.,.,.,.

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
١٩	يتم تضمين بنود قانونية في العقود تضمن نقل المخاطر إلى الجهات المعنية.	0.795**	.,.,.,.
٢٠	تعتبر استراتيجية نقل الأخطار جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للمخاطر.	0.488**	.,.,.,.

** ذات دلالة احصائية عند ٠,٠١ .

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور استراتيجيات إدارة المخاطر كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهذا يعني أن عبارات محور استراتيجيات إدارة المخاطر تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

☑ المحور الثاني: تحسين الأداء المالي

جدول (٣) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
١	تسهم ممارسات إدارة المخاطر في تحسين العائد على الاستثمار.	0.694**	.,.,.,.
٢	تؤدي خطط تقليل الأخطار إلى خفض التكاليف التشغيلية بشكل ملحوظ.	0.709**	.,.,.,.
٣	تساعد السياسات الوقائية في استقرار الإيرادات السنوية للمؤسسة.	0.649**	.,.,.,.
٤	تساهم إدارة المخاطر في تقليل الخسائر غير المتوقعة.	0.725**	.,.,.,.

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
٥	يؤدي نقل المخاطر إلى تحسين ميزانية الشركة على المدى الطويل.	0.652**	.,.,.,.
٦	يظهر أثر استراتيجيات إدارة المخاطر في زيادة ربحية الشركة.	0.750**	.,.,.,.
٧	تعزز الإدارة الجيدة للمخاطر من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية.	0.448**	.,.,.,.
٨	تُسهم إدارة المخاطر في تقليل تقلبات التدفقات النقدية.	0.649**	.,.,.,.
٩	تؤدي المرونة في التعامل مع المخاطر إلى تحسين الموقف المالي العام.	0.630**	.,.,.,.
١٠	يُعزز تحسين الأداء المالي ثقة المستثمرين والممولين في المؤسسة.	0.673**	.,.,.,.

** ذات دلالة احصائية عند ٠,٠١.

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور تحسين الأداء المالي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهذا يعني أن عبارات محور تحسين الأداء المالي تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

٨,٣ ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٤) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
استراتيجيات إدارة المخاطر	0.850	٢٠

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
تحسين الأداء المالي	0.898	١٠
إجمالي استمارة الاستبيان	0.929	٣٠

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من ٠,٧ لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل النتائج

١,٤ مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

٢,٤ خصائص عينة الدراسة

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفقا لخصائصها

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	250	71.4
	أنثى	100	28.5
العمر	أقل من ٢٥ سنة	60	17.1
	من ٢٥ الى أقل من ٣٥ سنة	100	28.5
	من ٣٥ الى أقل من ٤٥ سنة	100	28.5
	٤٥ سنة فأكثر	90	25.7
	ثانوي	90	25.7
المؤهل العلمي	بكالوريوس	130	37.1
	ماجستير	100	28.5
	دكتوراه	30	8.5
	مدير	150	42.8
الوضع المهني	نائب مدير	120	34.2
	رئيس قسم	80	22.8

٣,٤ تحليل استمارة الاستبيان

المحور الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر

١- استراتيجية تجنب الأخطار

جدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات

استراتيجية تجنب الأخطار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تحرص المؤسسة على تجنب تنفيذ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر عالية.	4.253	0.683	٤	مرتفع جدا
يتم تقييم المشاريع الجديدة مسبقاً لتحديد مدى إمكانية تجنب المخاطر المرتبطة بها.	4.276	0.766	٢	مرتفع جدا
تمتنع الإدارة عن الدخول في استثمارات غير مؤكدة النتائج لتفادي المخاطر المالية.	4.198	0.773	٥	مرتفع
تُعد سياسة الحد من المخاطر معياراً أساسياً في اتخاذ القرارات التشغيلية.	4.372	0.564	١	مرتفع جدا
تعتمد المؤسسة أسلوب الحذر في إدخال تقنيات أو منتجات جديدة.	4.273	0.775	٣	مرتفع جدا
المتوسط	4.274	0.712		مرتفع

تم ترتيب عبارات استراتيجية تجنب الأخطار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تُعد سياسة الحد من المخاطر معياراً أساسياً في اتخاذ القرارات التشغيلية) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة ٤,٣٧٢ وانحراف معياري ٠,٥٦٤ وبدرجة

موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تمتنع الإدارة عن الدخول في استثمارات غير مؤكدة النتائج لتفادي المخاطر المالية) هي أقل العبارات اهمية بقيمة ٤,١٩٨ وانحراف معياري ٠,٧٧٣ وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات تحديد استراتيجيات إدارة المخاطر تبين أن أربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوي مرتفع جدا من استراتيجية تجنب الأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٢٧٤ بانحراف معياري ٠,٧١٢.

٢- استراتيجية تقليل ومنع الأخطار

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات

استراتيجية تقليل ومنع الأخطار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تُطبق المؤسسة أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل فرص حدوث المخاطر.	4.359	0.709	٢	مرتفع جدا
تقوم الإدارة بتحديد مصادر المخاطر واتخاذ إجراءات للحد منها قبل وقوعها.	4.161	0.758	٥	مرتفع
تعتمد المؤسسة خطة دورية لتحديث إجراءات الوقاية والضبط.	4.253	0.659	٤	مرتفع جدا
يتم تدريب الموظفين على كيفية التعامل مع المخاطر المحتملة وتجنبها.	4.396	0.634	١	مرتفع جدا
تستخدم الإدارة أدوات تحليلية لتقليل حدة المخاطر في بيئة العمل.	4.315	0.615	٣	مرتفع جدا
المتوسط	4.297	0.675		مرتفع جدا

تم ترتيب عبارات استراتيجية تقليل ومنع الأخطار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (يتم تدريب الموظفين على كيفية التعامل مع المخاطر المحتملة وتجنبها) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة ٤,٣٩٦ وانحراف معياري ٠,٦٣٤ وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تقوم الإدارة بتحديد مصادر المخاطر واتخاذ إجراءات للحد منها قبل وقوعها) هي أقل العبارات أهمية بقيمة ٤,١٦١ وانحراف معياري ٠,٧٥٨ وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات استراتيجية تقليل ومنع الأخطار تبين أن أربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوي مرتفع جدا من استراتيجية تقليل ومنع الأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٢٩٧ وانحراف معياري ٠,٦٧٥

٣- استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار

جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات

استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تحتفظ المؤسسة ببعض أنواع المخاطر المقبولة ضمن قدرتها على التحمل.	4.375	0.564	٣	مرتفع جدا
هناك استعداد مالي مسبق لتحمل الخسائر الناتجة عن بعض المخاطر.	4.453	0.539	١	مرتفع جدا
ترى الإدارة أن بعض الأخطار تُعد جزءاً طبيعياً من العمليات اليومية.	4.391	0.633	٢	مرتفع جدا
يتم توثيق المخاطر المقبولة ومتابعتها ضمن خطة إدارة المخاطر.	4.266	0.731	٤	مرتفع جدا

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يتم اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاحتفاظ بالمخاطر بدلاً من التخلص منها.	4.216	0.773	٥	مرتفع جداً
المتوسط	4.340	0.648		مرتفع جداً

تم ترتيب عبارات استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (هناك استعداد مالي مسبق لتحمل الخسائر الناتجة عن بعض المخاطر) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة ٤,٤٥٣ وانحراف معياري ٠,٥٣٩ وبدرجة موافقة مرتفعة جداً بينما كانت العبارة (يتم اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاحتفاظ بالمخاطر بدلاً من التخلص منها) هي أقل العبارات أهمية بقيمة ٤,٢١٦ وانحراف معياري ٠,٧٧٣ وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جداً مما يوضح وجود مستوى مرتفع جداً من استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٣٤٠ وانحراف معياري ٠,٦٤٨.

٤- استراتيجية نقل الأخطار

جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات

استراتيجية نقل الأخطار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تعتمد المؤسسة على التأمين كوسيلة لنقل بعض الأخطار المالية.	4.359	0.709	٢	مرتفع جداً
يتم تحويل المخاطر التعاقدية إلى أطراف خارجية عند تنفيذ المشاريع.	4.161	0.758	٥	مرتفع

مرتفع جدا	٤	0.659	4.253	تلجأ الإدارة إلى الاستعانة بموردين خارجيين لتقليل المخاطر التشغيلية.
مرتفع جدا	١	0.634	4.396	يتم تضمين بنود قانونية في العقود تضمن نقل المخاطر إلى الجهات المعنية.
مرتفع جدا	٣	0.615	4.315	تعتبر استراتيجية نقل الأخطار جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للمخاطر.
مرتفع جدا		0.675	4.297	المتوسط

تم ترتيب عبارات استراتيجية نقل الأخطار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (يتم تضمين بنود قانونية في العقود تضمن نقل المخاطر إلى الجهات المعنية) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة ٤,٣٩٦ وانحراف معياري ٠,٦٣٤ وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (يتم تضمين بنود قانونية في العقود تضمن نقل المخاطر إلى الجهات المعنية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة ٤,١٦١ وانحراف معياري ٠,٧٥٨ وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات استراتيجية نقل الأخطار تبين أن أربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوي مرتفع جدا من استراتيجية نقل الأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٢٩٧ بانحراف معياري ٠,٦٧٥

✓ المحور الثاني: تحسين الأداء المالي

جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تحسين

الأداء المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تسهم ممارسات إدارة المخاطر في تحسين العائد على الاستثمار.	4.169	0.953	٣	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تؤدي خطط تقليل الأخطار إلى خفض التكاليف التشغيلية بشكل ملحوظ.	4.076	0.796	٧	مرتفع
تساعد السياسات الوقائية في استقرار الإيرادات السنوية للمؤسسة.	4.091	0.855	٥	مرتفع
تساهم إدارة المخاطر في تقليل الخسائر غير المتوقعة.	4.154	0.678	٤	مرتفع
يؤدي نقل المخاطر إلى تحسين ميزانية الشركة على المدى الطويل.	4.010	0.754	٨	مرتفع
يظهر أثر استراتيجيات إدارة المخاطر في زيادة ربحية الشركة.	3.982	0.780	٩	مرتفع
تعزز الإدارة الجيدة للمخاطر من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية.	4.078	0.764	٦	مرتفع
تُسهل إدارة المخاطر في تقليل تقلبات التدفقات النقدية.	3.917	0.907	١٠	مرتفع
تؤدي المرونة في التعامل مع المخاطر إلى تحسين الموقف المالي العام.	4.221	0.667	٢	مرتفع جدا
يُعزز تحسين الأداء المالي ثقة المستثمرين والممولين في المؤسسة.	4.250	0.596	١	مرتفع جدا
المتوسط	4.095	0.775		مرتفع

تم ترتيب عبارات تحسين الأداء المالي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي

الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (يُعزز تحسين الأداء المالي ثقة المستثمرين والممولين في

المؤسسة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة ٤,٢٥٠ وانحراف معياري ٠,٥٩٦ وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تُسهّم إدارة المخاطر في تقليل تقلبات التدفقات النقدية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة ٣,٩١٧ وانحراف معياري ٠,٩٠٧ وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات تحسين الأداء المالي تبين أن عبارتين في مستوى الموافقة المرتفع جدا وثمانية عبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى تحسين الأداء المالي في المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية المحدودة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٠٩٥ بانحراف معياري ٠,٧٧٥.

٤,٤ اختبارفروض الدراسة

☑ الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار ، استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

جدول (١١) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحديات والفرص في دراسة تطبيقية على

البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
٠,٠٠٠	٠,٧٦٩	٠,٥٩٢	**٥٥٣,٣٥٠	**٢٣,٥٢٣	٠,٩٩٢

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة احصائية عند ٠,٠١

يتبين من الجدول (١١) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى استراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار ، استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى ٠,٠٥ حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠,٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٠,٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F

الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار ، استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥. واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجيات إدارة المخاطر) يفسر ٧٦,٩ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجيات إدارة المخاطر بمقدار ١ % ازداد مستوى استراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار ، استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٤٤٦٪ مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

☑ الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ استراتيجية تجنب

الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

جدول (١٢) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر استراتيجيات تجنب الأخطار دراسة تطبيقية

على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
٠,٠٠٠	٠,٧٤٦	٠,٥٥٧	**٤٨٠,١٢٩	**٢١,٩١٢	٠,٣٦١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة احصائية عند ٠,٠١

يتبين من الجدول (١٢) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى استراتيجيات تجنب الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى ٠,٠٥ حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠,٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٠,٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تجنب الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥. واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجية تجنب

الأخطار) يفسر ٥٥,٧ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجية تجنب الأخطار بمقدار ١ % ازداد مستوى للتخطيط الاستراتيجي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٣٦١٪. مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

☑ الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ استراتيجية

تقليل ومنع الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

جدول (١٣) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر استراتيجية تقليل ومنع الأخطار دراسة

تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
٠,٠٠٠	٠,٦٩٤	٠,٤٨١	**٣٥٤,٤٢٧	**١٨,٨٢٦	٠,٣٣٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي برنامج SPSS 23

** ذات دلالة احصائية عند ٠,٠١

يتبين من الجدول (١٣) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى استراتيجية تقليل ومنع الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى ٠,٠٥ حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠,٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٠,٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية تقليل ومنع الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجية تقليل ومنع الأخطار) يفسر ٤٨,١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجية تقليل ومنع الأخطار بمقدار ١ % ازدادت تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٣٣٧ % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

✓ الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) استراتيجية

الاحتفاظ بالأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

جدول (١٤) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار دراسة

تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
٠,٠٠٠	٠,٦٥٠	٠,٤٢٢	**٢٧٩,٣١٧	**١٦,٧١٣	٠,٢٩٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة إحصائية عند ٠,٠١

يتبين من الجدول (١٤) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى ٠,٠٥ حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠,٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٠,٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ واتضح أن المتغير المستقل (استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار) يفسر ٤٢,٢ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار بمقدار ١ % ازداد مستوى تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٢٩٤ % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

✓ الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) استراتيجية نقل

الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية

جدول (١٥) نتائج نموذج الانحدار الخطي لأثر استراتيجية نقل الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك

المحلية بالمملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
٠,٠٠٠	٠,٦٩٤	٠,٤٨١	**٣٥٤,٤٢٧	**١٨,٨٢٦	٠,٣٣٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي برنامج SPSS 23

** ذات دلالة إحصائية عند ٠,٠١

يتبين من الجدول (١٥) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى استراتيجية نقل الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى ٠,٠٥ حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠,٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٠,٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية نقل الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ واتضح أن المتغير المستقل (استراتيجية نقل الأخطار) يفسر ٤٨,١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجية نقل الأخطار بمقدار ١ % ازداد مستوى تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٣٣٧ % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

١,٥ مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق أداة الاستبيان المتمثلة في استمارة الاستبيان واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحث يمكن اجراؤها في المستقبل

٢,٥ نتائج الدراسة

- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من استراتيجية تجنب الأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٢٧٤ بانحراف معياري ٠,٧١٢
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من استراتيجية تقليل ومنع الأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٢٩٧ بانحراف معياري ٠,٦٧٥
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٣٤٠ بانحراف معياري ٠,٦٤٨
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من استراتيجية نقل الأخطار كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٢٩٧ بانحراف معياري ٠,٦٧٥
- ✓ ارتفاع مستوى تحسين الأداء المالي في المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية المحدودة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٤,٠٩٥ بانحراف معياري ٠,٧٧٥
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار ، استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجيات إدارة المخاطر) يفسر ٧٦,٩ % من

التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجيات إدارة المخاطر بمقدار ١ % ازداد مستوى استراتيجيات إدارة المخاطر بأبعادها (استراتيجية تجنب الأخطار ، استراتيجية تقليل ومنع الأخطار ، استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار ،استراتيجية نقل الأخطار) دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٤٤٦٪ مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية تجنب الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوي معنوية ٠,٠٥. واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجية تجنب الأخطار) يفسر ٥٥,٧ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجيات تجنب الأخطار بمقدار ١ % ازداد مستوى للتخطيط الاستراتيجي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٣٦١٪ مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية تقليل ومنع الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوي معنوية ٠,٠٥. واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجية تقليل ومنع الأخطار) يفسر ٤٨,١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجيات تقليل ومنع الأخطار بمقدار ١ % ازدادت تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٣٣٧ % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوي معنوية ٠,٠٥. واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار) يفسر ٤٢,٢ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجيات الاحتفاظ بالأخطار بمقدار ١ % ازداد مستوى تحسين الأداء المالي دراسة

تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٢٩٤ % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية نقل الأخطار دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية ٠,٠٥. واتضح ان المتغير المستقل (استراتيجية نقل الأخطار) يفسر ٤٨,١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى استراتيجية نقل الأخطار بمقدار ١ % ازداد مستوى تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية بمقدار ٠,٣٣٧ % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

3.5 التوصيات

- ✓ تعزيز تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل شامل في جميع إدارات البنك، وليس فقط في الإدارات المالية، لضمان تكامل الجهود المؤسسية.
- ✓ التركيز على تطوير استراتيجية تقليل ومنع الأخطار، لما لها من تأثير مباشر في تقليل الخسائر وتحسين الأداء المالي.
- ✓ توظيف التكنولوجيا المتقدمة، مثل استراتيجيات إدارة المخاطر والتحليلات التنبؤية، في رصد المخاطر وتحليلها بشكل أسرع وأكثر دقة.
- ✓ تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى جميع الموظفين من خلال دورات تدريبية وورش عمل دورية، تربط بين الوعي بالمخاطر والأداء المالي.
- ✓ الربط بين نظام إدارة المخاطر ومؤشرات الأداء المالي لضمان المتابعة المباشرة لإدارة المخاطر على النتائج المالية.
- ✓ تبني استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار فقط في حدود الإمكانيات المالية المقبولة، وعدم تجاوز القدرة التحملية للبنك.

- ✓ مراجعة دورية لاستراتيجيات نقل المخاطر لضمان أن العقود التأمينية واتفاقيات الشراكة ما زالت ملائمة للسوق ولطبيعة الخدمات البنكية.
- ✓ تشجيع الإفصاح المالي والشفافية في تقارير المخاطر أمام المستثمرين والمساهمين لتعزيز الثقة والامتثال.
- ✓ تكوين لجنة متخصصة بإدارة المخاطر في كل بنك محلي على أن تكون مستقلة وذات صلاحيات رقابية وتقديرية.
- ✓ الاستفادة من تجارب البنوك العالمية في تحسين أنظمة إدارة المخاطر وتكييفها مع الخصوصية الاقتصادية والتنظيمية السعودية.

4.5 المقترحات

- إجراء دراسات مستقبلية تربط بين كل استراتيجية من استراتيجيات إدارة المخاطر وأبعاد الأداء المالي بشكل منفصل لتحليل الأثر التفصيلي.
- توسيع نطاق الدراسة ليشمل البنوك الأجنبية العاملة في المملكة للمقارنة ومعرفة الفروقات في آليات إدارة المخاطر.
- اقتراح نموذج تكاملي يربط بين إدارة المخاطر التشغيلية والمالية وتأثيرها المتبادل على الاستقرار المالي للبنك.
- دراسة أثر التدريب الداخلي على قدرة الموظفين على التعرف على المخاطر والاستجابة لها بما ينعكس على الأداء المالي.
- تصميم مؤشرات قياس مالية جديدة تعتمد على كفاءة إدارة المخاطر وليس فقط النتائج المحاسبية التقليدية.
- اقتراح نظام محوسب لإدارة المخاطر يكون متكاملًا مع نظام التقارير المالية لتوفير تحليلات فورية لاتخاذ القرار.

- التوسع في البحث حول دور الحوكمة المصرفية في تفعيل استراتيجيات إدارة المخاطر وتأثيرها على الأداء المالي.
- دراسة العلاقة بين مدى تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وحجم البنك أو نوعه (تجاري، إسلامي، استثماري).
- إجراء دراسة مقارنة بين البنوك السعودية وبنوك خليجية حول مدى نضج وتطور استراتيجيات إدارة المخاطر.
- اقتراح سياسات تنظيمية للبنك المركزي السعودي تعزز من التزام البنوك بتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر كشرط لتحسين الأداء المالي.

Abstract

This study aims to evaluate the effectiveness of risk management strategies adopted by local banks and to analyze the challenges and risks facing financial institutions and how they are addressed. It also assesses the extent to which risk management principles are applied and adhered to by financial institutions. The study followed a descriptive analytical approach, and a questionnaire was distributed to a random sample of employees in government banks in Riyadh. A total of 350 valid questionnaires were obtained for analysis. The researcher used a set of statistical methods to analyze the data.

The results revealed a strong and statistically significant positive correlation between risk management strategies—namely, risk avoidance strategy, risk reduction and prevention strategy, risk retention strategy, and risk transfer strategy—and financial performance in local banks in the Kingdom of Saudi Arabia, at a significance level of 0.05.

In light of the findings, the study recommends enhancing the comprehensive implementation of risk management strategies across all departments within banks, not only in financial departments, to ensure institutional integration. The study also emphasizes the need to further develop the risk reduction and prevention strategy due to its direct impact on minimizing losses and improving financial performance.

Keywords: Risk Management Strategies – Financial Performance – Local Banks

المراجع:

أولا المراجع العربية

١. "أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV" - دراسة مقارنة: تناقش هذه الدراسة كيفية فعالية المقررات الثالثة لبازل في مواجهة المخاطر البنكية وتعزيز دور إدارة المخاطر لتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك
٢. "أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك" - دراسة على البنوك السعودية: تبحث هذه الدراسة في تأثير تكوين لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في السوق السعودي، مع التركيز على عوامل مثل استقلالية الأعضاء وحجم اللجنة.
٣. "إدارة المخاطر - مصرف الراجحي": يستعرض هذا التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣ كيفية وضع مصرف الراجحي حدودًا للمخاطر من خلال تقييم مستوى قابلية المخاطر وتحديد بدائلها بدقة وأثرها على تحقيق القيمة للمصرف
٤. "إدارة المخاطر في السعودية: استراتيجيات وأدوات فعالة" - محامي في الرياض: يستعرض هذا المصدر الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر، بما في ذلك التعرف على المخاطر، تقييمها، ومعالجتها، مع التركيز على السياق السعودي.
٥. "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وبيان أدواتها": يتناول هذا البحث التعريف بماهية إدارة المخاطر وسبل عملها وأثرها على المؤسسة لناحية التقليل من المخاطر التي تتعرض لها، مع التركيز على المصارف الإسلامية.
٦. "أساسيات إدارة المخاطر في الخدمات المالية": يقدم هذا الدليل نظرة عامة على إدارة المخاطر في القطاع المالي، مع التركيز على أهمية كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر التشغيلية.
٧. "الامتثال التنظيمي في الخدمات المصرفية: التحديات والحلول": يستعرض هذا المقال التحديات التي تواجه البنوك في الامتثال للمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك الترخيص، كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر.

٨. "أهمية كفاية رأس المال في إدارة المخاطر التشغيلية" - دراسة تحليلية على البنوك السورية الخاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة المخاطر التشغيلية وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها في ظل المخاطر العامة.

٩. "دور تحليلات البيانات الضخمة في إدارة المخاطر في البنوك السعودية" - دراسة استقصائية: تهدف

هذه الدراسة إلى تحديد دور استخدام تحليلات البيانات الضخمة في عملية إدارة المخاطر في البنوك السعودية، وتلخيص الأبعاد الرئيسية لعملية إدارة المخاطر في هذه البنوك.

١٠. قواعد لإدارة مخاطر الائتمان - البنك المركزي السعودي (ساما): يوفر هذا الدليل إرشادات حول

كيفية قيام البنوك بإجراء اختبارات تحمل لمحفظة الائتمان لتقييم قدرتها على التحمل تحت سيناريوهات "أسوأ الحالات" وتحليل المخاطر المحتملة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abu Ali, Ahmed Majdi, Al-Khoury, Abeer Fayez, and Al-Khoury, Ratab Salem. (2023). The Impact of Credit Risk on the Performance of the Commercial Banks in Jordan (Unpublished Master's Thesis). Amman Private University, Salt.
2. Abu Nabah, B., and Hassan, Y. (2020). The Influence of Corporate Governance on Financial Performance: An Applied Study on Listed Palestinian Companies in Palestine Exchange (Unpublished Master's Thesis). Birzeit University, Birzeit.
3. Al-Dosari, Abdullah Nasser, and Mohammed, Ahmed. (2023). Competition, Credit Risk and Banks' Franchise Value: Evidence from Kuwait and COVID-19 Policy Insights. Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. 30, No. 3, 585-616.
4. Alfadli, A., and Sahraoui, D. (2022). The Impact of Financial Risks on Commercial Banks' Financial Stability: Empirical Evidence from MENA Countries. Journal of Financial, Accounting and Management Studies, Vol. 9, No. 2, 37-56.

5. Algamdi, A. (2020). Security Risk Management in the Electronic Banking Environment some Evidence for Banking Systems. *Milaf Journal of Research and Studies*, Vol. 6, No. 2, pp. 524-542.
6. Al-Hunaiti, Waad Muhammad Abdullah, and Al-Nimr, Munther Barakat Kamil. (2022). The Effect of Intellectual Capital on Financial Performance: The Mediating Role of Sustainability in the Jordanian Financial Companies (Unpublished Master's Thesis). Hashemite University, Zarqa.
7. Al-Jallad, Raafat Taha, and Antari, Luay Saleh Mohammed. (2024). Covid-19's Impact on Credit Risk and Bank Profitability: Evidence from Palestine's Islamic and Conventional Banks. *Zarqa Journal for Research and Humanities*, Vol. 24, No. 1, pp. 205-213.
8. Al-Majali, Lina Abdel Salam Mahmoud, and Al-Zoubi, Abdullah Badr. (2023). Board Characteristics and Firm Financial Performance: Meta-Analysis and Directors' Perception (Unpublished Master's Thesis). Hashemite University, Zarqa.
9. Ayal Salman, Sajida Muhammad Abdullah, Al-Zoubi, Khaled Muhammad Bashir, and Marashdeh, Ziad Muhammad Saad. (2023). The Impact of IFRS 9, Liquidity Risk, Credit Risk and Capital on Banks' Performance: Evidence from the Jordanian Banking Sector (Unpublished Master's Thesis). Hashemite University, Zarqa.
10. Aziz, Koldran Abdul Rahim, and Othman, Ria Mohammed. (2024). The Impact of Bank Governance on Financial Performance: A Sample of Commercial Banks in Erbil City. *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, Vol. 14, No. 3, 358-375.
11. Bakr, Hafez Falah Muhammad, and Qudomi, Thaer Adnan. (2022). The Role of Financial Technology in Improving Bank's Financial Performance and Financial Position (Unpublished Master's Thesis). Applied Science Private University, Amman.

12. Beladjeraf, S., and Mestaoui, H. (2020). The Governance as a Mechanism to Reduce the Banking Default and Managing the Banking Risks. *Journal of Judicial Practice*, Vol. 12, Special Issue, 54-71.
13. Bensaoucha, T., Adda, A., and Abdelkrim, B. M. (2024). Assessing the Commercial Banks' Financial Performance with Financial Metrics: A Case Study of the National Bank of Algeria "BNA". *Economic Studies*, Volume 24, Issue 2, 303-322.
14. Bezzar, M. S., Bensaoula, S., and Benmansour, A. (2024). Economic Intelligence at the Service of Banking Risk Management: Case Study of Exchange Risk at the Societe Generale Algerie Tlemcen Branch. *Mediterranean Journal of Law and Economics*, Vol. 9, No. 1, 235-251.
15. Bouabdallah, W., and Mostefa, K. A. (2024). Analyzing the Financial Performance of Algerian Banks: A Comparative Study of Banque Nationale d'Algérie "BNA" and Société Générale Algérie "SGA". *Al-Muntada Journal for Economic Studies and Research*, Vol. 8, No. 1, 156-170.
16. Bouchetara, M., and Kahyaoglu, S. B. (2020). Stress Testing Bank as Tools of Risk Management: Case of an Individual Algerian Bank Using Financial Projection Model. *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies*, Vol. 7, No. 2, 617-638.
17. Boukeffa, H. (2022). The Utility of Corporate Governance in Managing Financial Risks in Banks: Case Study of a Local Bank. *Journal of Research in Finance and Accounting*, Vol. 7, No. 2, 438-450.
18. Bouziani, N. E. H., Tahraoui, A. D., and Benadda, M. (2024). The Impact of Financial Innovation in Banks on Financial Performance: Dubai Islamic Bank as a Model: An Econometric Study Using the ARDL Approach during the Period 2013-2023. *Journal of North African Economics*, Vol. 20, No. 34, 71-84.

19. Elnagar, A. K., Abdelkawi, A. H., A. Elshaer, I., and Salama, S. (2022). The Effect of Organizational Culture on Financial Performance: Based on Cameron and Quinn Model "CVF". *Journal of Management and Economics Research*, Vol. 4, No. 1, 38-53.
20. Emad Eldeen, R. (2023). The Effect of Financial Inclusion on the Financial Performance of the Commercial Banks: Empirical Study on the Developing Countries. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*, Vol. 14, No. 3, 104-138.
21. Guettala, A., Kesri, S., and Selmani, A. (2024). Bank Governance Mechanisms' Effect on the Efficiency of Risk Management: A Case Study of Djelfa's Banking Agencies. *Al-Muntada Journal for Economic Studies and Research*, Vol. 8, No. 2, 592-611.
22. Lebda, Raymond El-Saeed Mohamed. (2024). The Impact of Fintech on Credit Risk Management: An Applied Study on the Egyptian Banking Sector. *Alexandria University Journal of Administrative Sciences*, Vol. 61, No. 5, 381-422.
23. Maamir, S., and Amara, D. T. (2021). Factors Escalating Credit Risk in Islamic Banks: Case Study Al Salam Bank Algeria. *Journal of Strategy and Development*, Vol. 11, No. 4, 447-459.
24. Melki, T., and Abdelkader, B. (2021). The Strategy of Islamic Banks in Hedging Risks: The Case of Al Baraka Islamic Bank of Algeria. *Al-Bashaer Economic Journal*, Vol. 7, No. 3, 818-839.
25. Mourad, N. M. (2024). Liquidity Risk Management and Profitability in Egyptian Banking: A Comparative Study of Public and Private Banks. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*, Vol. 15, No. 3, 122-154.
26. Nowar, R. S. (2024). The Influence of Intellectual Capital on Financial Performance: Quantile Analysis Approach. *The Egyptian Journal of Business Studies*, Vol. 48, No. 3, 1-35.

27. Pasha, R., and Abdalla, S. A. (2023). The Profitability and Credit Risk of the Egyptian Banking Sector: Do Financial Technology Entrants have an Impact? *Scientific Journal of Economics and Trade*, Vol. 4, 379-426.
28. Qasim, S. S., and Anwar, M. M. (2022). Analyzing Credit Risk Management in Commercial Banks: An Exploratory Research about the Opinions of a Sample of Managers and heads of departments in selected commercial banks in Erbil City (2021). *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Vol. 20, No. 73, 106-125.
29. Saad, M. A. M. F. M., Shosha, F. A. M., and Said, S. F. (2022). The Impact of Fairness on the Financial Performance: A Field Study on Private Egyptian Television Channels. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*, Vol. 13, No. 3, 82-113.
30. Sahraoui, D., and Djediden, L. (2020). Corporate Governance and Financial Performance: Board of Directors Role: Case Study of Sharjah Bank 2010-2018. *Economic and Administrative Research*, Vol. 14, No. 5, 79-98.
31. Soudani, A. (2022). The Impact of Using Credit Cards in Reducing some Banking Risks in Algerian Banks: An Exploratory Study of the Opinions of a Sample of Employees of a Group of Banks in the State of M'sila. *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies*, Vol. 9, No. 2, 189-209.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي

للبنوك المحلية بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل

الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء

رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأثقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن

جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

١- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى

٢- العمر ☐ 25 سنة فأقل ☐ من 25 – 35 سنة
☐ 35 – 45 سنة ☐ من ٤٥ سنة فأكثر

٣- المؤهل العلمي ☐ ثانوي ☐ بكالوريوس
☐ ماجستير ☐ دكتورة

الوضع المهني ☐ مدير ☐ نائب مدير
☐ رئيس قسم

ثانيا محاور الاستبيان

🌸 المحور الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
استراتيجية تجنب الأخطار					
					تحرص المؤسسة على تجنب تنفيذ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر عالية.
					يتم تقييم المشاريع الجديدة مسبقًا لتحديد مدى إمكانية تجنب المخاطر المرتبطة بها.
					تمتنع الإدارة عن الدخول في استثمارات غير مؤكدة النتائج لتفادي المخاطر المالية.
					تُعد سياسة الحد من المخاطر معيارًا أساسيًا في اتخاذ القرارات التشغيلية.
					تعتمد المؤسسة أسلوب الحذر في إدخال تقنيات أو منتجات جديدة.
استراتيجية تقليل ومنع الأخطار					
					تُطبق المؤسسة أنظمة رقابة داخلية فعالة لتقليل فرص حدوث المخاطر.
					تقوم الإدارة بتحديد مصادر المخاطر واتخاذ إجراءات للحد منها قبل وقوعها.
					تعتمد المؤسسة خطة دورية لتحديث إجراءات الوقاية والضبط.

المعيار	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
يتم تدريب الموظفين على كيفية التعامل مع المخاطر المحتملة وتجنبها.					
تستخدم الإدارة أدوات تحليلية لتقليل حدة المخاطر في بيئة العمل.					
استراتيجية الاحتفاظ بالأخطار					
تحتفظ المؤسسة ببعض أنواع المخاطر المقبولة ضمن قدرتها على التحمل.					
هناك استعداد مالي مسبق لتحمل الخسائر الناتجة عن بعض المخاطر.					
ترى الإدارة أن بعض الأخطار تُعد جزءاً طبيعياً من العمليات اليومية.					
يتم توثيق المخاطر المقبولة ومتابعتها ضمن خطة إدارة المخاطر.					
يتم اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاحتفاظ بالمخاطر بدلاً من التخلص منها.					
استراتيجية نقل الأخطار					
تعتمد المؤسسة على التأمين كوسيلة لنقل بعض الأخطار المالية.					
يتم تحويل المخاطر التعاقدية إلى أطراف خارجية عند تنفيذ المشاريع.					

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تلجأ الإدارة إلى الاستعانة بموردين خارجيين لتقليل المخاطر التشغيلية.
					يتم تضمين بنود قانونية في العقود تضمن نقل المخاطر إلى الجهات المعنية.
					تعتبر استراتيجية نقل الأخطار جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للمخاطر.

✿ المحور الثاني: تحسين الأداء المالي ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تسهم ممارسات إدارة المخاطر في تحسين العائد على الاستثمار.
					تؤدي خطط تقليل الأخطار إلى خفض التكاليف التشغيلية بشكل ملحوظ.
					تساعد السياسات الوقائية في استقرار الإيرادات السنوية للمؤسسة.
					تساهم إدارة المخاطر في تقليل الخسائر غير المتوقعة.
					يؤدي نقل المخاطر إلى تحسين ميزانية الشركة على المدى الطويل.
					يظهر أثر استراتيجيات إدارة المخاطر في زيادة ربحية الشركة.
					تعزز الإدارة الجيدة للمخاطر من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية.
					تُسهم إدارة المخاطر في تقليل تقلبات التدفقات النقدية.
					تؤدي المرونة في التعامل مع المخاطر إلى تحسين الموقف المالي العام.

البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
يُعزز تحسين الأداء المالي ثقة المستثمرين والممولين في المؤسسة.					

MidOcean University



College of Management

Risk Management Major

**The Role of Risk Management Strategies in Enhancing the
Financial Performance of Local Banks in the Kingdom of
Saudi Arabia: An Applied Study**

Prepared by:

Sadeem Abdullah Abdulaziz Al-Mohaimeed

243001189

Supervisor:

Dr. Faisal Abdulhamid Mohammed Hassan

Dr. Fayez Ali Jrad

Academic Year:

1447 – 2025